

التفكجي لـ«فلسطين»: هدم المنازل في القدس يستهدف الوجود الفلسطيني ويدفع لتهجير السكان

القدس المحتلة- غزة/ عبد الله التركماني:
قال رئيس الوحدة الفنية في الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق المقدسيين، خليل التفكجي، إن تصاعد

فلسطين

حارسة الحقيقة

F E L E S T E E N

6 شهداء بينهم سيدة وفتاة وطفلة ومصابون بغيران الاحتلال في غزة

غزة/ فلسطين:
استشهد ستة مواطنين بينهم سيدة وفتاة وطفلة في قطاع غزة، أمس، في خروقات إسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار. ففي حي الرمال غربي مدينة غزة،

يومية - سياسية - شاملة

الأحد 14 جمادى الأولى 1448 هـ 25 أكتوبر / تشرين الأول 2026 Sunday 25 October 2026



إجلاء قسري لعشرات العائلات بالخليل والاحتلال يقتحم 15 بلدة ومدينة بالضفة

محافظات/ فلسطين:
أجبرت قوات الاحتلال، أمس، عشرات العائلات على إخلاء منازلها في منطقتي الجلدة وعين دير بحة بمدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة، وحددت 3 منافذ لخروج السكان بعد إخضاعهم للتفتيش والاستجواب، وذلك في إطار عملية عسكرية عدوانية زعم جيش الاحتلال أنها ستستمر عدة أيام.

ومنذ أول من أمس أجبرت قوات الاحتلال، نحو 1500 مواطن على إخلاء منازلهم في منطقتي دير بحة والجلدة بمدينة الخليل، في حين تعتزم تهجير نحو 2500 مواطن



مواطنون يُخلون منازلهم قسراً في مدينة الخليل أمس

محلّيات

عملية الخليل.. صفقة لمنظومة الاحتلال الأمنية في الضفة

2

إبادة

الحرب أبادت أفراد عائلتها

حليمة أبو نصيرة.. ناجية وحيدة تواجه المرض وقسوة الحياة بلا سند

5

من الميدان

شتاء آخر في خيام النزوح.. نازحو مواصي خانيونس يخشون الغرق تحت الأمطار

6

حوار

عضو المجلس الوطني
تيسير الزابري لـ«فلسطين»:
تأجيل الانتخابات يكرس الحكم بالمراسيم وتعيين «الوطني» يهدد التمثيل الفلسطيني

8

محلّيات

قانوني لـ«فلسطين»: تقليص خدمات أونروا بقرار إسرائيلي انتهاك للقانون الدولي

4

رياضة

محمد خطاب.. حكم دولي قتله الاحتلال مع زوجته وأطفاله وعائلته

11

طوابير الخبز في خان يونس.. عائلات تنتظر الفجر وقافلة طحين تحاول سد العجز

خان يونس/ تامر قشطة:
منذ ساعات الفجر الأولى، يصطف مواطنون في طوابير طويلة أمام نقاط بيع الخبز في مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، في محاولة لتأمين احتياجات أسرهم، وسط شح الطحين وتراجع كميات الخبز المتاحة، بالتزامن مع القيود المفروضة على دخول البضائع، وتقليص برنامج الأغذية العالمي مساعداته الغذائية بزعم نقص التمويل.

وتدفع الأزمة عائلات إلى الانتظار لساعات

7

أسواق خان يونس.. خضراوات مفقودة وأسعار تحرق جيوب الغزيين

10

حماس تحذر من تجدد التجويع في غزة وتندد بالاقتحامات في الضفة

3

إجلاء قسري لعشرات العائلات بالخليل والاحتلال يقتحم 15 بلدة ومدينة بالضفة

محافظات/ فلسطين:

أجبرت قوات الاحتلال، أمس، عشرات العائلات على إخلاء منازلها في منطقتي الجلدة وعين دير بحة بمدينة الخليل جنوب الضفة الغربية المحتلة، وحددت 3 منافذ لخروج السكان بعد إخضاعهم للتفتيش والاستجواب، وذلك في إطار عملية عسكرية عدوانية زعم جيش الاحتلال أنها ستستمر عدة أيام.

ومنذ أول من أمس أجبرت قوات الاحتلال، نحو 1500 مواطن على إخلاء منازلهم في منطقتي دير بحة والجلدة بمدينة الخليل، في حين تعتزم تهجير نحو 2500 مواطن آخرين، في إطار عدوانها المتواصل على المحافظة، الذي أدى إلى نزوح أكثر من 200 عائلة، باتت بلا مأوى.

وأظهرت مقاطع فيديو نشرتها منصات محلية عائلات تغادر منازلها ليلا سيرا على الأقدام في منطقة الجلدة، يحمل بعض أفرادها ما تيسر من أغراضهم، بعدما اقتحمت قوات الاحتلال المنطقة بعشرات الآليات، ترافقها جرافات عسكرية.

كما وثقت مقاطع أخرى توجيه جيش الاحتلال نداءات عبر مكبرات الصوت لسكان منطقة عين دير بحة، يطالبهم فيها بجمع أغراضهم



وإخلاء منازلهم.

وأفادت مصادر محلية بأن قوات الاحتلال أخلت عشرات المنازل في محيط منزلي منفذ الهجوم، وحاصرت منزل أحدهما في حي الجلدة، وشرعت بعمليات هدم، كما أبلغت مئات العائلات في عين دير بحة ومحيطها بالإخلاء.

وتمركزت قوات الاحتلال أمام مركز الشرطة التابعة للسلطة في المدينة، واقتحمت مناطق أخرى بينها دوار الجلدة ونمرة، حيث داهمت منازل وقتشتها.

عملية تستمر أياما

وكان جيش الاحتلال قد أعلن أول من أمس

بدء عملية عسكرية عدوانية في الخليل بمشاركة جهاز الأمن العام للاحتلال (الشاباك) وما يسمى حرس الحدود والإدارة المدنية. وبالتزامن، هدمت جرافات الاحتلال في منطقة فرش الهوى غرب المدينة عمارة سكنية من 3 شقق، إلى جانب محال تجارية ومنشآت صناعية، بينها مصنع للبلاط والسيراميك ومحل لقطع غيار السيارات، وجرفت نحو 7 دونمات.

وجاءت العملية بعد ساعات من تهديد رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، خلال زيارته للخليل، بإخلاء الأحياء التي خرج منها المنفذان ودخول جميع منازلها، وتنفيذ ما نغذ

في مخيمات شمال الضفة الغربية.

حصار شامل وشلل في المحافظة وفرضت قوات الاحتلال إغلاقا شاملا على محافظة الخليل، وأغلقت مداخلها والبوابات الحديدية المقامة على منافذها، مما شل حركة المواطنين ومركباتهم.

وأعلنت الجامعات والمدارس تعليق الدوام، في حين دعت نقابة النقل والمواصلات إلى وقف حركة المركبات حفاظا على سلامة المواطنين على الحواجز العسكرية.

كما أغلقت قوات الاحتلال الحرم الإبراهيمي أمام المصلين، مما حال دون إقامة صلاة الجمعة فيه أول من أمس، وطردت موظفيه

وسدنته التابعين لوزارة الأوقاف. في المقابل، أعلنت بلدية الخليل تفعيل خطة طوارئ شاملة، وتجهيز مراكز إيواء لاستقبال العائلات النازحة، إلى جانب تشغيل غرفة عمليات على مدار الساعة ورفع جاهزية طواقم المياه والكهرباء والخدمات، مؤكدة أنها في حالة انعقاد دائم حتى تجاوز الأزمة.

اقتحامات واعتقالات في الضفة وفي موازاة ذلك، أفادت مصادر صحفية بأن قوات الاحتلال اقتحمت 15 بلدة ومدينة في الضفة الغربية، واعتقلت عددا من المواطنين، في حين قال جيش الاحتلال إنه ينفذ عمليات في عشرات المواقع بمختلف أنحاء الضفة.

وشملت الاقتحامات بلدة عرابة جنوب غربي جنين، حيث اعتقل عدد من الشبان، وقريني جالود وقرىوت جنوب نابلس، حيث دوهمت منازل عدة، إضافة إلى مدينة أريحا ومخيم عقبة جبر شرقي الضفة.

وكان المدخل الغربي لمدينة الخليل قد شهد صباح أول من أمس هجوما مسلحا على حاجز عسكري إسرائيلي، تحول إلى اشتباك استمر أكثر من 20 دقيقة، وأسفر عن استشهاد المنفذين ومقتل جنديين إسرائيليين وإصابة آخرين.

عملية الخليل.. صفقة لمنظومة الاحتلال الأمنية في الضفة

سقوط "الأمن بالإخضاع"

وعن الغطاء الرسمي الإسرائيلي غير المسبوق لاعتداءات المستوطنين وتدابيراته على الأرض، يرى شاهين أن التصريحات الصادرة عن قادة اليمين المتطرف والتسهيلات الميدانية وتوزيع السلاح لحماية البؤر الاستيطانية غير الشرعية أدت إلى تغيير جذري في قواعد الاشتباك.

ويؤكد أن هذه الانتهاكات تحولت من تصرفات فردية إلى استراتيجية رسمية ممنهجة تهدف إلى فرض واقع ديموغرافي جديد عبر التهجير القسري والسيطرة على الأراضي.

ويتابع: "هذا التغيير جعل المواجهة المباشرة خيارا حتميا لدى قطاعات واسعة من الشباب الفلسطيني الذي يرى في المقاومة سبيلا مشروعا لصد العدوان الاستيطاني ومواجهة مشاريع التهجير".

ويشدد شاهين على أن نقطة التحول قد تحققت فعليا عندما أصبح المستوطنون يعملون كقوة ميدانية موازية للجيش تحت حماية رسمية، مما أدى إلى انهيار أي وهم بحلول سياسية، وأجبر الفلسطينيين على إعادة تعريف المقاومة كخيار وجودي لا مجرد تكتيك ظرفي. ويختتم شاهين بالقول: "إن عملية الخليل الفدائية ليست حدثا أمنيا يختزل، بل هي إعلان عن إفلاس مشروع احتلالي كامل، وسقوط مدو لنظرية الأمن بالإخضاع، فالاحتلال قد يحتل الجغرافيا بالأسلحة، لكنه يعجز تماما عن احتلال الوعي ومحو الذاكرة الوطنية أو فرض الشرعية بالقوة".

إلى ساحة استهداف ممنهجة ومحاربة في القوات اليومية.

ويشير سويرجو لصحيفة "فلسطين"، إلى أنه في ظل عمليات القتل والتكثيف اليومية التي تنفذها قوات الاحتلال والمستوطنون، فمن الطبيعي أن يكون هناك رد فعل ميداني مواز، واصفا العملية بأنها "رسالة تحذيرية شديدة اللهجة لدولة الاحتلال بأن الضفة الغربية لن يستمر صمتها إلى الأبد أمام هذه الاعتداءات المتواصلة على الفلسطينيين وأراضيهم وممتلكاتهم".

ويلفت المحلل السياسي إلى أن غياب الحماية الرسمية المتمثلة بالسلطة للشارع الفلسطيني نتيجة لسيطرة الاحتلال المطلقة على أغلب المدن والمناطق، جعل الخيار القادم والمنطقي هو خيار العمل المقاوم فرديا والتكتيكات المبتكرة التي تتم ممارستها للدفاع عن الأرض والأهل، والتي تعجز أجهزة الشاباك عن التنبؤ بها أو منعها مسبقا.

ويحذر سويرجو من أن الاحتلال باستهدافه الممنهج لمقومات الحياة بالضفة وتغطيته المباشرة لجرائم المستوطنين، إنما يدفع الأوضاع الميدانية نحو الانفجار الشامل الذي لن تستطيع أجهزته الأمنية والعسكرية السيطرة عليه، مؤكدا أن "الشباب الفلسطيني لم يعد لديه ما يخسره أمام واقع البطش والضم الميداني، وأن استمرار هذه السياسة سيعيد تشكيل المشهد عبر ولادة مرحلة جديدة من المواجهة الميدانية المفتوحة".

المدعومين رسميا من أجهزة الاحتلال.

ويوضح شاهين لصحيفة "فلسطين"، أن اختبار نقطة التنفيذ عند حاجز "فرش الهوى" المنشأ لتأمين حركة المستوطنين وحمايتهم، يحمل دلالات أمنية تشير إلى عجز ومحدودية أدوات الرقابة والترصد الاستخباري لجيش الاحتلال، مشددا في الوقت ذاته على أن القانون الدولي الإنساني يكفل حق الشعوب الخاضعة للاحتلال في مقاومة القوة المحتلة بكل الوسائل المتاحة، بما فيها الكفاح المسلح.

ويضيف شاهين: "إن الانسداد السياسي الناتج عن استمرار سياسات الضم وتوسيع البؤر الاستيطانية بالضفة، حول الشارع الفلسطيني إلى ساحة مواجهة يومية، حيث لم يعد هناك أي أفق للتفاوض أو الحماية الدولية، مما دفع الشباب إلى تبني خيار المقاومة الفردية والمنظمة كوسيلة لإعادة التوازن الميداني وكسر حالة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها جنود الاحتلال والمستوطنون تحت غطاء الحكومات المتطرفة".

رد طبيعي

من جهته، يرى الكاتب والمحلل السياسي ذوالفقار سويرجو، أن "العملية البطولية" يشي حجمها وطبيعتها وتوقيتها بأنها عمل يتجاوز مجرد التخطيط التقليدي ليكون ردا طبيعيا ومباشرا على تصرفات الاحتلال وقطعان المستوطنين بالضفة الغربية، والذين لم يتوقفوا عن ملاحقة المواطنين والتضييق عليهم، حتى أثناء موسم قطف الزيتون الذي تحول

الخليل- غزة/ محمد حجازي:

جاءت عملية الخليل الفدائية التي نفذها الشبان حمودة وأحمد الجعبة قرب حاجز "فرش الهوى" عند المدخل الغربي للمدينة أول من أمس، لتشكّل محطة مفصلية جديدة في مسار المواجهة الميدانية بالضفة الغربية المحتلة، وفق محللين سياسيين.

وتؤكد العملية -بحسب المحللين- أن المقاومة ليست مجرد حدث طارئ أو رد فعل لحظي، بل هي مسار متجذر يفرض قواعده في مواجهة اعتداءات الاحتلال ومستوطنيه، وتتجاوز بتدابيراتها حدود المكان لتضرب نظرية الردع الإسرائيلية في عمقها.

وتأتي هذه العملية مع انسداد الأفق السياسي، وتساعد سياسات الضم الزاحف للضفة، والغطاء الرسمي غير المسبوق الذي تمنحه حكومة الاحتلال للبؤر الاستيطانية واعتداءات المستوطنين اليومية، مما يحول الشارع الفلسطيني إلى ساحة مواجهة مفتوحة لإعادة التوازن الميداني وكسر واقع الاستفراد والاستفزاز المتواصل.

اختراق أمني

وفي قراءة تحليلية لطبيعة المشهد وتدابيراته، يقول الكاتب والمحلل السياسي محمد شاهين، إن عملية الخليل ليست مجرد رد فعل عفوي، بل هي تعبير حي عن مسار مقاوم متجذر في الوعي الجمعي الفلسطيني، والذي راكمت سنوات من الضغط الميداني المتصاعد مع غياب أي مظلة سياسية أو قانونية دولية تحمي المدنيين من بطش المستوطنين



لمتابعة أعداد
صحيفة فلسطين
امسح بالباركود



لمتابعة
الموقع الإلكتروني
امسح بالباركود

بريد عام
info@felesteen.ps
أخبار
edit@felesteen.ps
إعلانات
adv@felesteen.ps
Fax : 2886285

مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
WWW.FELESTEEN.PS
00972597563838

المقر الرئيسي : غزة - شارع الوحدة
مفتوح ضيق - برج الجوهرة - الطابق الثالث
1700900800
2885990



يومية - سياسية - شاملة
تأسست في الثالث من أيار 2007

6 شهداء بينهم سيدة وفتاة وطفلة ومصابون بنيران الاحتلال في غزة



غزة/ فلسطين:

استشهد ستة مواطنين بينهم سيدة وفتاة وطفلة في قطاع غزة، أمس، في خروقات إسرائيلية لاتفاق وقف إطلاق النار.

ففي حي الرمال غربي مدينة غزة، استهدف صاروخ من طائرة حربية إسرائيلية دون طيار تجمعاً لمواطنين في محيط ملعب فلسطين، ما أسفر عن استشهاد مواطن، وإصابة ثلاثة آخرين، أحدهم بجروح خطيرة.

وقالت مصادر طبية في مستشفى الشفاء الطبي إن فتاة استشهدت بنيران طائرة حربية إسرائيلية دون طيار في مخيم جباليا شمالي قطاع غزة.

وأفاد مجمع ناصر الطبي باستشهاد مواطنة برصاص قوات الاحتلال غربي مدينة خان يونس الجنوبي القطاع.

وفي وسط القطاع، أعلن مستشفى شهداء الأقصى استشهاد مواطن بنيران قوات الاحتلال شرقي قرية المصدر.

وأفاد المستشفى أيضاً باستشهاد طفلة متأثرة بإصابتها برصاص قوات الاحتلال في دير البلح وسط القطاع.

وذكر أن مواطنين أصيبا بنيران قوات الاحتلال شرقي مدينة دير البلح.

وفي جنوب ووسط القطاع، أفاد الإسعاف والطوارئ، بإصابة ثلاثة مواطنين بنيران قوات الاحتلال خارج مناطق سيطرتها في مدينتي رفح ودير البلح.

كما استشهد مواطن متأثراً بإصابته في قصف

إسرائيلي سابق غربي مدينة خان يونس.

من ناحية أخرى، تجدد قصف الاحتلال المدفعي منذ ساعات صباح أمس من شرق مدينة خان يونس باتجاه غرب مدينة رفح، بالتزامن مع إطلاق نار مكثف من الدبابات شرق حي التفاح شرق مدينة غزة.

ارتفاع حصيلة الشهداء

على صعيد متصل، أعلنت وزارة الصحة في قطاع غزة أن مستشفيات القطاع استقبلت 10 شهداء و62 مصاباً من جراء العدوان الإسرائيلي خلال 48 ساعة.

وأوضحت الوزارة أن الشهداء توزعوا بين 8 شهداء جدد، وشهيد متأثراً بجراحه، وحالة انتشال واحدة.

وأكد التقرير الإحصائي اليومي ارتفاع الحصيلة التراكمية منذ بداية حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة في أكتوبر/تشرين الأول 2023، لتصل إلى 74540 شهيداً و175678 مصاباً.

وأشارت الوزارة إلى أنه جرى إضافة 42 شهيداً إلى الإحصائية الإجمالية بعد استكمال واعتماد بياناتهم من قبل لجنة اعتماد الشهداء، وذلك منذ التحديث الأخير في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2026.

وعلى صعيد الإحصائيات المسجلة منذ سريان وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2025 وحتى أمس، وثقت الوزارة استشهاد 1547 مواطناً، وإصابة 5559 آخرين، إلى جانب انتشار جثامين 842 شهيداً من تحت الأنقاض.

التفكجي لـ«فلسطين»: هدم المنازل في القدس يستهدف الوجود الفلسطيني ويدفع لتهجير السكان

القدس المحتلة-غزة/ عبد الله التركماني:

قال رئيس الوحدة الفنية في الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق المقدسيين، خليل التفكجي، إن تصاعد عمليات هدم المنازل والمنشآت الفلسطينية في القدس المحتلة "يعكس سياسة متكاملة تقوم على التضييق العمراني والديموغرافي على الفلسطينيين، من خلال تقييد البناء، وتعقيد إجراءات الحصول على التراخيص، وتوسيع المشاريع الاستيطانية، بما يقاوم أزمة السكن ويهدد استقرار العائلات المقدسية وحققها في البقاء في مدينتها". وأوضح التفكجي، الخبير في شؤون الاستيطان، لصحيفة "فلسطين" أمس، أن عمليات الهدم في القدس المحتلة تأتي في سياق سياسة أوسع من التضييق على المقدسيين، تتجلى في فرض قيود مشددة على البناء والتوسع العمراني الفلسطيني، بالتوازي مع مواصلة المشاريع الاستيطانية الرامية إلى تغيير معالم المدينة وواقعها الديموغرافي.

وأضاف أن ما يجري في القدس يتجاوز هدم منزل أو إزالة منشأة؛ "نحن أمام واقع تُحاصر فيه الأسرة الفلسطينية بين استحالة الحصول على ترخيص بناء، وارتفاع تكاليف السكن، والتهديد المستمر بهدم منزلها. عندما يُمنع الفلسطيني من البناء بصورة طبيعية، ثم يُعاقب على اضطرابه إلى توفير مأوى لأسرته، فإن السؤال لا يعود متعلقاً بترخيص البناء وحده، بل بمستقبل وجوده في المدينة".

وبحسب بيانات رسمية نشرت مؤخراً فقد هدمت سلطات الاحتلال أكثر من 430 منزلاً ومنشأة في القدس المحتلة منذ بداية عام 2026، في حين بلغ عدد أوامر الهدم الإدارية والقضائية في المدينة 23 ألفاً و280 أمراً، وأن نحو 33% من منازل المقدسيين مهددة بالهدم، وأن أكثر من 1200 مقدسي تقدموا بطلبات للحصول على تراخيص بناء خلال العام الجاري، في حين لم تتجاوز نسبة الحاصلين

على التراخيص 1%.

ورأى التفكجي أن هذه الأرقام تكشف حجم الفجوة بين احتياجات السكان الفعلية وسياسات التخطيط والبناء المفروضة عليهم، قائلاً: "حين يتقدم أكثر من ألف ومئتي مواطن بطلبات ترخيص، ولا يحصل على الموافقة سوى عدد محدود للغاية منهم، فإن ذلك يضعنا أمام أزمة تتجاوز قدرة الأفراد على استيفاء الشروط والإجراءات. المقدسي يحتاج إلى منزل يؤويه، وإلى مساحة تكفي أبناءه، وإلى إمكانية ترميم مسكنه أو توسيعه مع نمو أسرته، لكن هذه الاحتياجات الطبيعية تصطدم بقيود تجعل البناء القانوني أمراً بالغ الصعوبة".

وأضاف: "لا يمكن فصل سياسة الهدم عن سياسة التخطيط التي تسبقها. فالمنزّل لا يُهدم في لحظة صدور القرار فقط؛ إذ تبدأ المعاناة عندما تعجز الأسرة عن الحصول على الترخيص، وتستنزف مواردها في المعاملات والمحامين والمهندسين، ثم تجد نفسها أمام أمر هدم قد ينتهي بفقدان المأوى الذي أمضت سنوات في بنائه. بهذا المعنى، يصبح التهديد بالهدم جزءاً من الحياة اليومية للمقدسيين، وليس حادثة استثنائية".

ولفت التفكجي إلى أن عمليات الهدم تطلّ أحياء فلسطينية متعددة، بينها سلوان والطور وبيت حنينا وجبل المكبر، في وقت تتواصل فيه المشاريع الاستيطانية في مناطق مختلفة من القدس المحتلة، الأمر الذي يستدعي قراءة هذه التطورات ضمن سياق أوسع يرتبط بمستقبل الأحياء الفلسطينية وحدود توسعها العمراني.

وقال: "عندما ننظر إلى خريطة القدس، يجب ألا نكتفي بعد المنازل التي هُدمت، بل علينا أن ندرس أين تقع هذه المنازل، وما الذي يجري في محيطها، وكيف تتغير البيئة العمرانية من حولها. ففي الوقت الذي تواجه فيه العائلات

الفلسطينية قيوداً شديدة على البناء، تتقدم مشاريع استيطانية في مواقع مختلفة، ما يثير تساؤلات جوهرية بشأن التفاوت في فرص التطور العمراني، وانعكاس ذلك على مستقبل الوجود الفلسطيني في المدينة".

وتابع أن الأثر الأشد خطورة للهدم يظهر في الأحياء التي تواجه، إلى جانب أوامر الهدم، إجراءات إخلاء ودعاوى قضائية تهدد السكان بفقدان منازلهم. واستشهد في هذا السياق بما تشهده سلوان، ولا سيما حيي البستان ووطن الهوى، من ضغوط متزايدة على العائلات الفلسطينية.

وكانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» قد حذرت، في تقرير نشرته في 17 حزيران/يونيو 2026، من تصاعد عمليات هدم المنازل والإخلاء في سلوان. وأشارت إلى أن أكثر من ألفي شخص يواجهون خطر التهجير القسري في المنطقة، وأن حي البستان، الذي يضم 115 منزلاً تؤوي نحو 1500 شخص، يواجه خطر الهدم في ظل مخطط بلدي لإقامة حديقة أثرية. كما نقلت عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن 587 فلسطينياً هُجروا بسبب عمليات الهدم منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأن نحو ربعهم تعرضوا للتهجير خلال آذار/مارس ونيسان/أبريل 2026.

وقال التفكجي: "عندما تواجه مئات العائلات خطر فقدان منازلها، فإن الحديث يدور عن مستقبل أحياء فلسطينية كاملة. المنزل هو المكان الذي تتشكل فيه ذاكرة العائلة، وينشأ فيه الأطفال، وتتصل فيه الأجيال بتاريخها ومحيطها الاجتماعي. وعندما يُهدم هذا المنزل أو تُجبر الأسرة على مغادرته، فإن الخسارة لا تقتصر على الجدران، بل تمتد إلى الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والإنساني".

وأوضح أن إجبار المواطنين على هدم منازلهم بأنفسهم يضاعف الأعباء النفسية والمالية التي يتحملونها، إذ يجد

حماس تحذر من تجدد التجويع في غزة وتندد بالاقتحامات في الضفة

غزة/ فلسطين:

حذرت حركة المقاومة الإسلامية حماس، أمس، من أن مساعي (إسرائيل) لإعادة فرض الحصار والتجويع على قطاع غزة تنذر بتكرار جريمة جسيمة بحق المدنيين، في حين نددت بالاقتحامات والاعتقالات وهدم المنازل وإجبار مواطنين على إخلاء بيوتهم في الضفة الغربية المحتلة.

وقال حازم قاسم، الناطق باسم حماس، إن غياب المحاسبة على جريمة التجويع السابقة شجع (إسرائيل) على مواصلة انتهاكاتها، وأثار تساؤلات بشأن دور ما يعرف بـ"مجلس السلام" ومؤسساته في ضمان وصول الغذاء والمساعدات الإنسانية إلى القطاع، ومنع استخدامهما أداة للعقاب الجماعي.

ودعا قاسم إلى تحرك دولي عاجل لضمان تدفق الإمدادات الإنسانية ومساءلة المسؤولين عن فرض الحصار والتجويع، كما دعا المنظومتين العربية والإسلامية، رسمياً وشعبياً، إلى اتخاذ خطوات عملية لمنع تكرار سياسة التجويع والحصار وحماية المدنيين ورفع القيود عن دخول المساعدات إلى القطاع.

وفي بيان منفصل، قالت حماس إن الاقتحامات والاعتقالات وهدم المنازل وإجبار المواطنين على إخلاء بيوتهم في الضفة الغربية، بما في ذلك ما حدث في مدينة الخليل الليلة قبل الماضية، تمثل امتداداً للعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني. وأضافت الحركة أن السياسات الإسرائيلية وتصعيد العمليات في الضفة الغربية يستدعيان موقفاً وطنياً موحدًا وتحركاً دولياً لوقف العدوان وردع المسؤولين عنه.

ودعت حماس المواطنين إلى تعزيز التكافل والإسناد مع استمرار التصعيد، وقالت إن العمليات الإسرائيلية وهجمات المستوطنين لن تؤدي إلا إلى مزيد من الغضب والتمسك بخيار المقاومة.

أصحاب المنازل أنفسهم أمام خيارين قاسيين: تنفيذ الهدم بأيديهم لتجنب بعض التكاليف الإضافية، أو انتظار وصول آليات الهدم وتحمل تبعات العملية.

وأضاف: "إن يُجبر الإنسان على هدم بيته بيديه، بعد أن عاش فيه سنوات وربما قضى عمره في بنائه، فهذه تجربة قاسية تتجاوز الخسارة المادية. الأسرة لا تفقد سقفاً فوق رأسها فحسب، بل تجد نفسها مطالبة بالبحث عن مأوى بديل، وتحمل نفقات جديدة، والتعامل مع مستقبل مجهول، خصوصاً عندما تكون من ذوي الدخل المحدود أو تضم أطفالاً وكباراً في السن".

وأشار التفكجي إلى أن تداعيات الهدم تشمل كذلك المحال التجارية والورش والمنشآت الاقتصادية، التي تشكل مصدر دخل لعائلات مقدسية كثيرة، محذراً من أن تدمير هذه المنشآت يضعف قدرة السكان على الصمود، ويزيد من أعباء المعيشة في ظل ارتفاع تكاليف السكن وصعوبة إيجاد بدائل مناسبة داخل المدينة.

وأكد أن مواجهة هذه السياسات تتطلب توثيقاً منهجياً لأوامر الهدم والإخلاء، ومتابعة طلبات الترخيص والقرارات الصادرة بشأنها، إلى جانب توثيق الأضرار التي تلحق بالعائلات والمنشآت، وتوفير الدعم القانوني والإنساني للسكان المهجرين.

وشدد على ضرورة عدم التعامل مع كل عملية هدم بوصفها حالة منفصلة عن غيرها، قائلاً: "المطلوب هو قراءة المشهد كاملاً، من قرار التخطيط إلى رفض الترخيص، ومن صدور أمر الهدم إلى إخلاء الأسرة، ومن خسارة المنزل إلى التداعيات التي تطلّ الحي والمجتمع المقدسي. فالتعامل مع كل حالة باعتبارها ملفاً منفرداً يحجب الصورة الأوسع، بينما تكشف متابعة الحالات مجتمعة حجم الضغط الذي يتعرض له السكان".

قانوني لـ "فلسطين": تقليص خدمات أونروا بقرار إسرائيلي انتهاك للقانون الدولي

غزة/ حمدان الجعل:

أكد المستشار القانوني عبد الله محمد أبو لولي أن تقليص خدمات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" في قطاع غزة لا يمكن التعامل معه باعتباره إجراءً إدارياً أو مالياً عابراً، مشدداً على أن الوكالة هيئة أممية أنشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن تعديل ولايتها أو إنهاءها يرتبط بالجهة الأممية المختصة، وليس بقرارات أحادية من الدول.

وقال أبو لولي، لصحيفة "فلسطين" أمس، إن تقليص خدمات أونروا بقرار إسرائيلي يمثل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني، موضحاً أن الوكالة تستند في عملها إلى قرارات أممية، وأن المساس بمهامها لا يمكن فصله عن الالتزامات الدولية المتعلقة بحماية اللاجئين وضمان وصول المساعدات الإنسانية إليهم.

وأوضح أن أونروا أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 لعام 1949، لتقديم المساعدة والإغاثة للاجئين الفلسطينيين، مشيراً إلى أن الجمعية العامة جددت ولايتها في 5 ديسمبر/كانون الأول 2025 حتى 30 يونيو/حزيران 2029، بأغلبية 151 دولة. وبيّن أن استمرار ولاية الوكالة يمنحها أساساً أممياً لمواصلة عملها، وأن أي ترتيبات تهدف إلى تقويض دورها أو استبدالها بجهة أخرى ينبغي أن تُدرس في ضوء قرارات الأمم المتحدة والالتزامات الدولية



معاناة السكان ويؤدي إلى حرمانهم من مقومات الحياة الأساسية، معتبراً أن الآثار المترتبة على هذه الإجراءات تستوجب فحصاً قانونياً في ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية.

وأوضح أن قطع الإمدادات والخدمات التي يعتمد عليها السكان قد يسهم، إذا توافرت الشروط القانونية والأدلة اللازمة، في إيجاد ظروف معيشية مدمرة قد تدخل في نطاق الأفعال المرتبطة بجريمة الإبادة الجماعية، داعياً إلى تقييم الوقائع والأدلة وفق المعايير المعتمدة في القانون الدولي، وعدم إطلاق توصيفات قانونية نهائية دون استيفاء متطلباتها.

ودعا أبو لولي الدول المانحة إلى عدم ربط التمويل بترتيبات سياسية تستهدف تقويض ولاية أونروا، وإلى ضمان استمرار الدعم المالي والتشغيلي للوكالة، بما يمكنها من مواصلة تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين.

وأكد أن حماية أونروا لا تقتصر على الحفاظ على مؤسسة إغاثية، بل تتصل باستمرار الخدمات الأساسية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وبمسؤولية المجتمع الدولي عن ضمان وصول الغذاء والدواء والتعليم والمساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، ولا سيما في قطاع غزة الذي يواجه احتياجات متزايدة في ظل الدمار والأزمة الإنسانية.

بالموافقة على خطط الإغاثة الإنسانية وتسهيلها، بما يشمل المساعدات المقدمة عبر الأمم المتحدة ووكالاتها، ومن بينها أونروا، وعدم عرقلة عملها.

وفيما يتعلق بتقليص التمويل والخدمات، رأى أبو لولي أن استخدام الضغوط المالية لتقويض عمل الوكالة أو فرض بدائل سياسية عنها يثير إشكاليات قانونية تتصل بالتزامات الدول تجاه الأمم المتحدة، مؤكداً ضرورة الوفاء بالتعهدات المالية وضمان استمرار الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين.

وحذر من أن تقليص المساعدات الغذائية والصحية والتعليمية في قطاع غزة، في ظل الظروف الإنسانية الكارثية، قد يقاوم

وأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها شرقي القدس، معتبراً أنه يعزز الأساس القانوني لضرورة حماية عمل الوكالة وتسهيل مهماتها.

وأشار إلى أن المحكمة أكدت أن أونروا تؤدي دوراً لا يمكن الاستغناء عنه في الظروف الراهنة، وأن قدرتها على تقديم المساعدات لا يمكن استنساخها على الفور من خلال جهة بديلة، كما خلصت إلى عدم وجود أدلة كافية تثبت افتقار الوكالة، بوصفها مؤسسة، إلى الحياد المطلوب لتقديم الإغاثة الإنسانية.

وأضاف أن الرأي الاستشاري أكد التزام (إسرائيل)، بصفتها قوة قائمة بالاحتلال،

ذات الصلة، لافتاً إلى أن قرار مجلس الأمن رقم 2803 لا ينقل تلقائياً صلاحية تعديل ولاية أونروا من الجمعية العامة إلى جهة أخرى.

وشدد أبو لولي على أن سحب التمويل أو استبدال أونروا بجهة أخرى دون قرار من الجمعية العامة يثير إشكاليات قانونية جوهرية، معتبراً أن اتخاذ إجراءات أحادية لتقويض دور الوكالة لا يشكل مساراً قانونياً بديلاً عن الآليات الأممية المعنية بتحديد ولايتها ومهامها.

واستند أبو لولي إلى الرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية في 22 أكتوبر/تشرين الأول 2025 بشأن التزامات الاحتلال الإسرائيلي تجاه وجود

الصحة في غزة تحذر من توقف مولدات المستشفيات بسبب نقص الزيوت وقطع الغيار

غزة/ فلسطين:

حذرت وزارة الصحة في غزة، أمس، من خطر توقف مولدات الكهرباء في المستشفيات المتبقية في القطاع، بسبب نقص زيوت المحركات وقطع الغيار، ما يهدد بانقطاع التيار الكهربائي عن الأقسام الحيوية والمنقذة للحياة.

وقالت الوزارة في بيان إن الفرق الهندسية والفنية تعمل في ظروف ميدانية معقدة للغاية للحفاظ على تشغيل المولدات، مع تآكل كميات الزيوت المحترقة داخل المحركات، الأمر الذي يضعها أمام خطر الانهيار الميكانيكي المفاجئ.

وأضافت أن الطواقم الفنية تلجأ إلى عمليات توليف وهندسة عكسية وتدوير مستمر للكميات الضئيلة المتبقية، في محاولة لمنع توقف المولدات، مشيرة إلى أن هذه الحلول الإسعافية المؤقتة استنفدت آخر ما تملكه المولدات

من قدرة على العمل. وحذرت الوزارة من أن استمرار تشغيل المولدات مع نقص الزيوت الحيوية قد يؤدي إلى أعطال جسيمة، ويهدد بتحولها إلى معدات تالفة يتعذر إصلاحها أو تعويضها مع نقص الزيوت وقطع الغيار. وقالت إن الأزمة تجاوزت مرحلة التحذير، ولم تعد تقتصر على الحفاظ على تشغيل المولدات.

دولة فلسطين
وزارة
الحكم المحلي

إعلان بشأن مختار عائلة / التوم - جباليا

((تعلن دائرة شؤون المخاتير في وزارة الحكم المحلي بمحافظة غزة بأن السيد/ فايز أحمد محمد التوم قد تقدم لشغل منصب مختار عائلة / التوم - جباليا، على من يرغب في الاعتراض التوجه إلى الدائرة في مقر الوزارة لتقديم طلب الاعتراض وذلك خلال أسبوعين من تاريخه)).

دولة فلسطين
وزارة
الاقتصاد الوطني

إعلان للعموم

تعلن الإدارة العامة للشركات - المحافظات الجنوبية بأن المحامي/ أ. معتز سلمي تقدم للإدارة بطلب لتسجيل شركة ذات مسؤولية محدودة باسم **شركة فارس بيك التجارية** ورئيس هيئة المديرين هو / فارس سعيد فارس لذا لمن لديه اعتراض مسبب على الاسم العائلي المذكور أعلاه مراجعتنا خلال أربعة عشر يوماً من تاريخ هذا الإعلان. تحريراً في: 2026/10/19م مدير عام الشركات

دولة فلسطين
السلطة القضائية
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي
محكمة غزة الشرعية

إعلان خصوم صادر عن محكمة غزة الشرعية

إلى المدعى عليه (أحمد أيمن جبر الكتتاني) من غزة وسكانها سابقاً وحالياً في دولة جمهورية مصر العربية مجهول محل الإقامة فيها هوية رقم (406005751) يقتضي حضورك لهذه المحكمة يوم الأحد الموافق 2026/11/29م الساعة التاسعة صباحاً وذلك للنظر في القضية أساس 2026/405 وموضوعها (تفريق للضرر من الغياب) والمرفوعة عليك من قبل المدعية (فرح صابر أحمد النفار) هوية رقم (420411431) وكيلها المحامي / محمد أبو لاشين، وإن لم تحضر في الوقت المعين أو ترسل وكيلاً عنك تبذل للمحكمة معذرة مشروعة سيجري بحقك المقتضى الشرعي لذا صار تبليغك حسب الأصول وحرر بتاريخ 2026/10/22م. قاضي محكمة غزة الشرعية القاضي الشرعي / حسام إبراهيم الحليمي

وجوه غيبها الركام، وناجون حملوا وحدهم ذاكرة عائلاتهم؛ في هذا الملف، توثق صحيفة «فلسطين» وموقعها «فلسطين أون لاين» حكايات المفقودين في قطاع غزة، وقصص من خرجوا أحياء من تحت الأنقاض بعدما فقدوا أسرهم بالكامل، في شهادات تكشف جانباً من الكلفة الإنسانية للحرب، وتروي مأساة لم تنته بانتها القصف.

الحرب أبادت أفراد عائلتها

حليمة أبو نصيرة.. ناجية وحيدة تواجه المرض وقسوة الحياة بلا سند

خان يونس / تامر قشطة:

«ما فيش حد، والدور راحت عن بكرة أبيها»، بهذه الكلمات تختصر حليمة أبو نصيرة (76 عاماً) حكاية الفقد التي تركتها وحيدة في مواجهة حياة لم تعد تشبه ما عرفتته طوال سنوات عمرها؛ امرأة مسنة نجت من

الموت، لكنها وجدت نفسها أمام خسارة لا تعرف كيف تحسبها، بعدما غاب زوجها وأبنائه وأحفاده وزوجته الثانية وأفراد آخرون من العائلة، وبقيت هي لتروي حكاية من رحلوا.



تجلس حليمة داخل خيمة في موقع القادسية غرب مدينة خان يونس جنوبي قطاع غزة، مثقلة بأوجاع المرض وآثار حرب الإبادة وذكريات عائلة لم ينج منها أحد.

لا تحتاج إلى كثير من الأسئلة كي يظهر وجعها؛ فكلما حاولت استعادة أسماء أفراد عائلتها، عادت إلى العبارة ذاتها: "شو أعدك؟ شو أعد فيهم؟".

لم تكن حليمة موجودة في غزة حين اندلعت حرب الإبادة، فقد غادرت القطاع في 27 سبتمبر / أيلول 2023، لتلقي العلاج في مستشفى المظلع في القدس المحتلة، وأقامت في فندق الصوانة.

كانت رحلة العلاج، التي سبقت اتساع دائرة الدمار بعد اندلاع حرب الإبادة تفصلها عن تفاصيل الحياة اليومية لعائلتها، لكنها لم تعزلها عن أخبار الفقد، إذ كانت الرسائل تصلها تباعاً، حاملة إليها أنباءً ثقيلة عن أقاربها الذين كانوا يستشهدون واحداً تلو الآخر.

ومع مرور الوقت، تحولت الرسائل إلى سجل مؤلم لأسماء تعرفها جيداً، قبل أن تعود إلى غزة، بعد أكثر من عامين من الغياب، لتواجه حقيقة أن من كانت تنتظر لقاءهم لم يعودوا موجودين.

تستعيد حليمة أسماء أفراد عائلتها بصوت تختلط فيه الحسرة بالتعب، فتذكر زوجها كامل حسين أبو نصيرة، وابنه كمال، وأحفاده حسين، ومحمد، ومعاذ، وسميرة، إضافة إلى زوجة زوجها الثانية مريم أبو نصيرة.

لكن هذه الأسماء ليست سوى جزء مما ترويه عن خسارتها؛ إذ تؤكد استشهاد أربعة من الأحفاد، وكنة، وإخوة لزوجها، إضافة إلى آخرين من أفراد العائلة.

تتوقف حليمة عن سرد الأسماء، وكأن الذاكرة لم تعد تحتل المزيد، ثم تقول لصحيفة "فلسطين": "توجعش قلبي، الله غالب". لا يبدو الصمت هنا فراغاً في الحديث، بل مساحة تحاول فيها امرأة مسنة أن تستوعب حجم ما حدث، في حين لا تجد الكلمات ما يكفي لوصفه.

لم تخسر حليمة أفراداً من عائلتها فحسب، بل خسرت أيضاً البيوت التي جمعتهم، وما كان فيها من مقتنيات ومخدرات. تقول بحسرة: "كلهم استشهدوا، والبيوت والذهب والمال، كله راح".

وتضيف، أن الموت لم يتوقف عند الأسماء التي تعرفها منذ زمن، إذ تشير إلى أن أحد أفراد العائلة استشهد الأسبوع الماضي، في إشارة إلى استمرار نزيف الفقد حتى بعد دخول حرب الإبادة عامها الرابع.

نجت بعيداً عن الحرب لم تكن حليمة في غزة حين بدأت حرب الإبادة، ولم تشاهد بعينها ما جرى لعائلتها، لكنها عاشت تفاصيله عبر الرسائل التي كانت تصلها من هناك. وبين سرير العلاج في القدس وانتظار الأخبار، كانت المسافة تفصل جسدها عن مكان الأحداث، لكنها لم تكن قادرة على إبعاد الخوف عن قلبها.

وحين عادت إلى القطاع مطلع هذا العام، لم تجد من يستقبلها من أفراد عائلتها. كان عليها أن تواجه واقعاً جديداً، من دون الزوج، ومن دون أفراد العائلة الذين كانت تربطها بهم صلات الدم والحياة اليومية.

تقول: إنها تعيش وحدها، من دون

أبناء أنجبتهم أو أسرة قريبة تسندها في شيخوختها، لتجد نفسها مضطرة إلى تدبير شؤونها اليومية في ظروف قاسية، بينما يزداد عبء المرض مع تقدم العمر.

وتستحضر حليمة الحروب السابقة التي عاشتها، بما فيها حرب عام 1967 وحرب عام 2014، لكنها ترى أن ما شهدته غزة في حرب الإبادة مختلف تماماً عن كل ما عرفتته من قبل. وتقول: "عشنا حرب 1967 و2014، بس مش زي الحرب هذه! هذه عمرنا ما شفناها، هذا دمار شامل، حسبي الله عليهم".

خيمة ومرض ينهك جسدها داخل خيمتها تحاول حليمة أن تعيش ما تبقى من أيامها وسط نقص حاد في الخدمات الأساسية، ولا يتوقف احتياجها عند الطعام والشراب ومستلزمات المعيشة، بل يمتد إلى أبسط مقومات الخصوصية والكرامة الإنسانية.

تقول: إنها لا تملك حماماً داخل مكان إقامتها، وإنها تضطر إلى استخدام "جرل" وضعته بين عمودين من آثار القصف لقضاء حاجتها. هذا التفصيل اليومي القاسي يكشف جانباً من معاناة المسنين والمرضى الذين يعيشون في

خيام النزوح، بعيداً عن المرافق الصحية والخدمات التي يحتاجون إليها. وإلى جانب ظروف النزوح، تعاني حليمة مرض السرطان وأمراضاً مزمنة رافقتها لسنوات طويلة، فضلاً عن مشكلة في يدها تعيقها عن أداء الأعمال اليومية.

وتشير إلى أن لديها تقريراً طبياً أوصى بتحويلها للعلاج في جمهورية مصر، موضحة أن إعداد كمية قليلة من الخبز بات يرهقها بشدة، إذ تتورم يدها حتى عند عجن أربعة أرغفة وخبزها. وتضيف: "لو عجن أربعة أرغفة بالعدد وخبزتها، إيدي بتورم".

هذه المهمة البسيطة ليست تفصيلاً عابراً في يومها، بل مثال على صعوبة اعتمادها على نفسها، مع غياب الأسرة التي يمكن أن تساعد، واحتياجها إلى الرعاية الطبية في وقت تفتقر فيه إلى الاستقرار والمقومات الأساسية للحياة. ولا تبدأ معاناة حليمة الصحية منذ اندلاع الحرب، فهي تروي أنها تعرضت لإصابة في ساقها قبل عام 1967، ومنذ ذلك الوقت توالى سنوات المرض ورحلات العلاج، لكن الحرب أضافت إلى أوجاع جسدها عبئاً آخر، يتمثل بفقدان العائلة والنزوح والعيش وحيدة في خيمة.

وحيدة في خيمة.. ما القصة؟

حليمة أبو نصيرة (76 عاماً) حرب الإبادة أخذت عائلتها وتركبتها وحيدة تواجه المرض

عادت إلى غزة.. فلم تجد عائلتها غادرت حليمة أبو نصيرة قطاع غزة في 27 سبتمبر / أيلول 2023، متوجهة إلى القدس المحتلة لتلقي العلاج قبل أن تتحول رحلة العلاج إلى سنوات من الانتظار وتلقي أخبار الفقد.

وبعد أكثر من عامين عادت إلى القطاع مطلع 2026، لتجد نفسها وحيدة بعدما فقدت زوجها وأبناءه وأحفاده وأفراداً آخرين من العائلة. أسماء لا تستطيع حصرها تستعيد حليمة أسماء أحبائها الذين فقدتهم خلال الحرب، ومنهم: زوجها: كامل حسين أبو نصيرة. ابنه: كمال.

أحفاده: حسين، ومحمد، ومعاذ، وسميرة.

زوجة زوجها الثانية: مريم أبو نصيرة. أربعة من الأحفاد، وكنة، وإخوة لزوجها، وأفراد آخرون من العائلة. وتختصر حجم مأساتها بقولها: «ما فيش حد، والدور راحت عن بكرة أبيها».

لم يقتصر الفقد على أفراد العائلة، بل امتد إلى منازلهم ومقتنياتهم ومدخراتهم، لتقول بحسرة: «كلهم استشهدوا، والبيوت والذهب والمال، كله راح».

سرطان وأمراض مزمنة تواجه حليمة أمراضاً مزمنة ومرض السرطان، إلى جانب مشكلة في يدها تعيقها عن أداء الأعمال اليومية.

وتقول إن لديها تقريراً طبياً يوصي بتحويلها للعلاج في جمهورية مصر العربية. تراجع القدرة على الحركة والعمل: تتورم يدها حتى عند عجن أربعة أرغفة من الخبز وإعدادها.

إصابة قديمة: تعاني مشكلة في ساقها منذ إصابتها قبل عام 1967.

مخاوف النازحين من الشتاء

غياب البدائل: عائلات عاجزة عن الانتقال إلى أماكن أخرى بسبب الاكتظاظ وغياب البدائل.
مخاطر صحية: انتشار الحشرات وإصابة الأطفال بأمراض جلدية متكررة، وفق مندوب مخيم الرحمة الجنوبي.
ضعف الاستعداد: عجز العائلات عن تجهيز وسائل حماية إضافية أو توفير لوازم الشتاء بسبب انعدام الإمكانيات.

غرق الخيام: مخاوف من تكرار مشاهد غمر الخيام بمياه الأمطار والسيول.
تهالك المأوى: خيام مهترئة لا توفر الحماية الكافية من الأمطار والرياح.
تسرب المياه: تدفق المياه إلى الخيام وابتلال الفرشات والأغطية.

نزحوا تحت القصف من رفح إلى المجهول

شتاء آخر في خيام النزوح.. نازحو مواصي خانينونس يخشون الغرق تحت الأمطار

خانيونس / ربيع أبو نقيرة:

مقومات الحماية، وأراضٍ منخفضة تتحول مع هطول الأمطار إلى برك من المياه والسيول التي تهدد حياتهم وممتلكاتهم القليلة.

مع اقتراب فصل الشتاء واستمرار حرب الإبادة للعام الرابع تواليا، يستعد النازحون في مناطق مواصي خانينونس، جنوبي قطاع غزة، لمواجهة مأساة جديدة، وسط خيام مهترئة تفتقر إلى



القاضي أن نحو 140 أسرة تعيش أوضاعاً بالغة الصعوبة، وأن المياه تعمر قرابة ثلثي المخيم عند هطول الأمطار، وسط نقص حاد في الخيام المناسبة والشواهد ومستلزمات الحياة الأساسية ومياه الشرب.
ويقول القاضي إن العائلات لم تتمكن من الاستعداد للشتاء بسبب انعدام الإمكانيات، مطالباً بتنفيذ مشاريع لتصريف مياه الأمطار وتوفير المأوى والمساعدات الضرورية.
وبين خيام مهددة بالتمزق، وأرض تنتظر المطر لتتحول إلى مستنقعات، وأطفال يواجهون المرض والبرد، يستقبل النازحون شتاءهم الثالث وسط مخاوف من تكرار مشاهد الغرق والتشرد.
وبينما لا يملكون القدرة على تغيير واقعهم، تتجه مناشداتهم إلى الجهات المعنية والمؤسسات الإنسانية للتحرك العاجل، قبل أن تتحول مياه الشتاء إلى مأساة جديدة تضاف إلى سجل معاناتهم الممتدة على مدار سنوات الحرب.

منذ سنوات، لكنهم لا يجدون ما يخفف عنهم وطأة النزوح، ولا ما يحمي أطفالهم من الغرق والبرد.
غياب البنية التحتية يفاقم الكارثة أما عيد الله خفاجة، النازح من رفح والمقيم في مخيم الإسرء، فيوضح أن المياه التي تصل إلى المخيم عبر صهاريج التوزيع تتسرب كميات قليلة منها إلى الأرض، فتغرق الخيام بسبب انخفاض المنطقة، "فكيف إذا جاء الشتاء بأماطه ورياحه؟".
ويقول إن النازحين حاولوا إقامة سواتر ترابية ووضع أكياس الرمل والحجارة لمنع تدفق المياه، لكن هذه المحاولات لم تحقق نتيجة تذكر مع غياب شبكات تصريف المياه وعدم تهيئة الأرض، محذراً من أن مياه الأمطار ستضاعف حجم الكارثة.
ويشير إلى أن المخيم بحاجة إلى تدخل جاد لمعالجة المشكلة من جذورها، بدلاً من ترك العائلات تواجه السيول كل شتاء بإمكانيات محدودة لا توفر الحماية الكافية.
وفي مخيم بغداد، يؤكد مدير المخيم طالب

مياه تتسلل إلى الفراش والخيام وفي منطقة أخرى من مواصي خانينونس، تعيش عيدة سليم النبعات مع أسرته تحت تهديد المياه التي تتدفق من الطرقات والمناطق المجاورة إلى خيمتها المقامة في مجرى وادٍ، بعدما اضطرت إلى السكن هناك لعدم وجود مكان بديل.
وتقول النبعات إن المياه تتجمع حول الخيمة وتدخل إليها رغم محاولات الأسرة إقامة سواتر ترابية أمامها، موضحة أن ارتفاع المياه تجاوز في بعض المرات متراً ونصف المتر، وأنها اضطرت إلى مغادرة خيمتها واللجوء إلى المصلى بعدما تسربت المياه تحت فراشها.
وتضيف أن أسرته أمضت الشتاء الماضي وهي تنشر الفرشات المبتلة لتجفيفها، بينما لم تتمكن هذا العام من تجهيز أي وسائل حماية إضافية، رغم اقتراب موسم الأمطار.
وتتساءل بمرارة عن جدوى المناشدات المتكررة، قائلة إن العالم يشاهد معاناتهم

ويضيف أن كثيراً من الخيام لا تتجاوز كونها أغطية مثبتة على أخشاب، بعدما اضطر أصحابها إلى استخدام ما تبقى لديهم من أثاث وأخشاب لتوفير بعض الظل خلال الصيف، فكيف سيكون حالها أمام أمطار الشتاء ورياحه؟
ولا تتوقف المخاوف عند تهالك الخيام، إذ تتجمع المياه في الطرقات المنخفضة، وتتعدى أحياناً عمليات شطفها بسبب صعوبة وصول المعدات إلى داخل المخيمات.
ويستذكر الناصرة الشتاء الماضي، حين غمرت السيول خيمة في المخيم، وكادت تؤدي بحياة ثمانية أشخاص، قبل أن يتمكن الموجودون من إنقاذهم.
ويؤكد أن العائلات لا تستطيع الانتقال إلى أماكن أخرى في وجود الاكتظاظ الشديد وغياب البدائل، مطالباً بتوفير خيام جديدة وشواهد ومياه وطرق مناسبة وشبكات للصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار، محذراً من تكرار الكارثة مع حلول الشتاء.

هؤلاء الذين أجبرهم القصف الإسرائيلي على النزوح من مدينة رفح، لم يجدوا بعد سنوات من الحرب مكاناً آمناً يؤويهم، ولا بنية تحتية تحميهم من مياه الأمطار والصرف الصحي، فيما تتفاقم معاناتهم بفعل نقص المياه الصالحة للشرب والغذاء والأغطية ووسائل الإيواء، مع محدودية الإمكانيات وعجزهم عن توفير أبسط لوازم الشتاء.
في مخيم الرحمة الجنوبي، يصف مندوب المخيم وليد ممدوح عيد الناصرة واقع النازحين بأنه معاناة متواصلة منذ عامين ونصف العام، مشيراً إلى أن الخيام المهترئة ومشكلة الصرف الصحي وغياب شبكات تصريف المياه تشكل أبرز التحديات التي تواجه آلاف العائلات.
ويقول الناصرة لصحيفة "فلسطين" إن مياه الصرف الصحي تتسرب إلى الشوارع، في حين ينتشر البعوض والحشرات بين الخيام، متسببة في إصابة الأطفال بأمراض جلدية متكررة، في وقت لا يجد فيه النازحون حلولاً جذرية لمشكلاتهم.

أزمة الخبز في خان يونس

الانتظار: طوابير أمام نقاط بيع الخبز منذ ساعات الفجر. حجم الأسر: عائلات تضم 9 و10 أفراد تواجه صعوبة في تأمين احتياجاتها. كميات الخبز: ربطة واحدة قد لا تكفي الأسرة سوى لوجبة واحدة. أسعار الطحين: ارتفاع سعر كيس الطحين المدعوم إلى 150 شيكلاً. أبرز التحديات: شح الطحين، وتراجع كميات الخبز. المخازن: تراجع عدد المخازن العاملة وصعوبة الحصول على الخبز مع تقلص نقاط البيع. المساعدات المصرية: وصول قافلة محملة بأكياس الطحين إلى منطقة الزوايدة وسط القطاع.

طوابير الخبز في خان يونس.. عائلات تنتظر الفجر وقافلة طحين تحاول سد العجز

خان يونس / تامر قشطة:

منذ ساعات الفجر الأولى، يصطف مواطنون في طوابير طويلة أمام نقاط بيع الخبز في مدينة خان يونس، جنوبي قطاع غزة، في محاولة لتأمين احتياجات أسرهم، وسط شح الطحين وتراجع كميات الخبز المتاحة، بالتزامن مع القيود المفروضة على دخول البضائع، وتقليص برنامج الأغذية العالمي مساعداته الغذائية بزعيم نقص التمويل.



أمس، بإشراف فلسطينيين ومسؤولين من اللجنة المصرية لإغاثة أهالي قطاع غزة، بهدف دعم المخازن والتخفيف من أزمة نقص الطحين والخبز. وتأتي هذه الخطوة مع تراجع الإمدادات الغذائية والقيود على دخول البضائع التجارية، بينما تتزايد المخاوف من توقف مزيد من المخازن إذا لم تتوفر كميات كافية من الطحين بصورة منتظمة. وتتطلب مواجهة الأزمة، وفق مطالب المواطنين، زيادة الإمدادات المخصصة للمخازن، وتوسيع نقاط توزيع الخبز، وضمان وصول المساعدات إلى المناطق ذات الاحتياجات المتزايدة، إلى جانب معالجة نقص المواد الغذائية الأساسية وارتفاع أسعارها.

وبين طوابير تبدأ مع الفجر وقافلة طحين تصل إلى وسط القطاع، تتواصل معركة العائلات الفلسطينية اليومية لتأمين الخبز. فبالنسبة إلى أسرة من عشرة أفراد، قد لا تكفي ربطة واحدة سوى لوجبة، في حين يظل الانتظار الطويل بلا ضمان للحصول عليها عينا إضافيا في حياة أنهكتها الحرب والنزوح.

من جانبه، يقول محمد الشريف (48 عاماً)، إن كميات الخبز التي يحصل عليها المواطنون لا تكفي احتياجات أسرهم، مستشهداً بعائلته المكونة من تسعة أفراد، ومتسائلاً كيف يمكن لربطة واحدة أن تغطي احتياجاتهم من الإفطار والغداء والعشاء. ويوضح الشريف أن المواطنين ينتظرون منذ الساعة السادسة صباحاً للحصول على الخبز، لكنهم لا يحصلون عليه دائماً، ما يدفعهم إلى التنقل بين نقاط التوزيع المختلفة، وسط ازدحام ومعاناة متكررة. ويشير إلى أن سعر كيس الطحين المدعوم ارتفع، من نحو 50 شيكلاً إلى 150 شيكلاً، وهو مبلغ يصعب على كثير من الأسر توفيره في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة وشح المواد الغذائية الأخرى.

ويطالب الشريف بزيادة كميات الطحين والمساعدات المخصصة للمخازن، ودعم استمرار عملها، إلى جانب زيادة عدد نقاط التوزيع في مختلف مناطق خان يونس، بما يخفف الازدحام ويساعد على وصول الخبز إلى عدد أكبر من السكان. وفي منطقة الزوايدة، وصلت قافلة مساعدات مصرية محملة بأكياس الطحين،

جانباً من معاناة الأطفال والشباب في قطاع غزة. وتقول آلاء "فلسطين": "إننا 10 أفراد في البيت، يعني الربطة إن كفت بتكفي وجبة واحدة، أو وجبة ونص يعني"، موضحة أن الأسرة قد تعود من المخبز دون الحصول على الخبز بسبب نفاذ الطحين وانتهاء الكميات المتاحة. وتضيف أنها تأتي إلى الطابور منذ صلاة الفجر تقريباً، في محاولة لضمان الحصول على ما يسد جزءاً من احتياجات أسرتها، وسط مشهد من الانتظار والازدحام. وتشير الفتاة إلى أن الوقت الذي كان يفترض أن تقضيه في الدراسة وممارسة حياتها اليومية أصبح يذهب في الوقوف على دور الخبز، قائلة إن الحياة في غزة صعبة، وإن تأمين الاحتياجات الأساسية بات يفرض نفسه على تفاصيل يومهم. ولا تقتصر المعاناة على ساعات الانتظار، إذ تواجه الأسرة المكونة من عشرة أفراد تحدياً إضافياً يتمثل في عدم كفاية الكميات المتاحة لتغطية احتياجاتها، ما يضطرها إلى تدبير وجباتها وفق ما تستطيع الحصول عليه.

المواطنين سارعوا إلى محاولة تأمين احتياجاتهم من الخبز بعد سماع أنباء إغلاق الطرق والمعابر، خشية نفاذ الكميات المتاحة وتعذر الحصول عليها لاحقاً. ويوضح لصحيفة "فلسطين" أن إغلاق المعابر وعدم توفر الطحين أدّى إلى تراجع عدد المخازن العاملة، بعدما كان الخبز متاحاً في أكثر من نقطة، مشيراً إلى أن المواطنين باتوا يواجهون صعوبة أكبر في الحصول عليه مع تقلص أماكن التوزيع واشتداد الازدحام. ويضيف فياض أن الطوابير تبدأ بالتشكل منذ صلاة الفجر، حيث يتجمع السكان في انتظار دورهم، وسط مخاوف من نفاذ الكميات قبل وصولهم إلى نقطة البيع. ويعكس هذا المشهد حجم الضغط على الأسر التي أصبحت تأمين الخبز بالنسبة إليها مهمة يومية تستنزف الوقت والجهد، دون ضمان العودة إلى المنزل بما يكفي لإطعام جميع أفراد العائلة. بين المنتظرين، تقف آلاء أبو عاصم، (17 عاماً)، وهي نازحة من منطقة الزنة شرق خان يونس، لتأمين الخبز لعائلتها المكونة من عشرة أفراد، في رحلة يومية تختصر

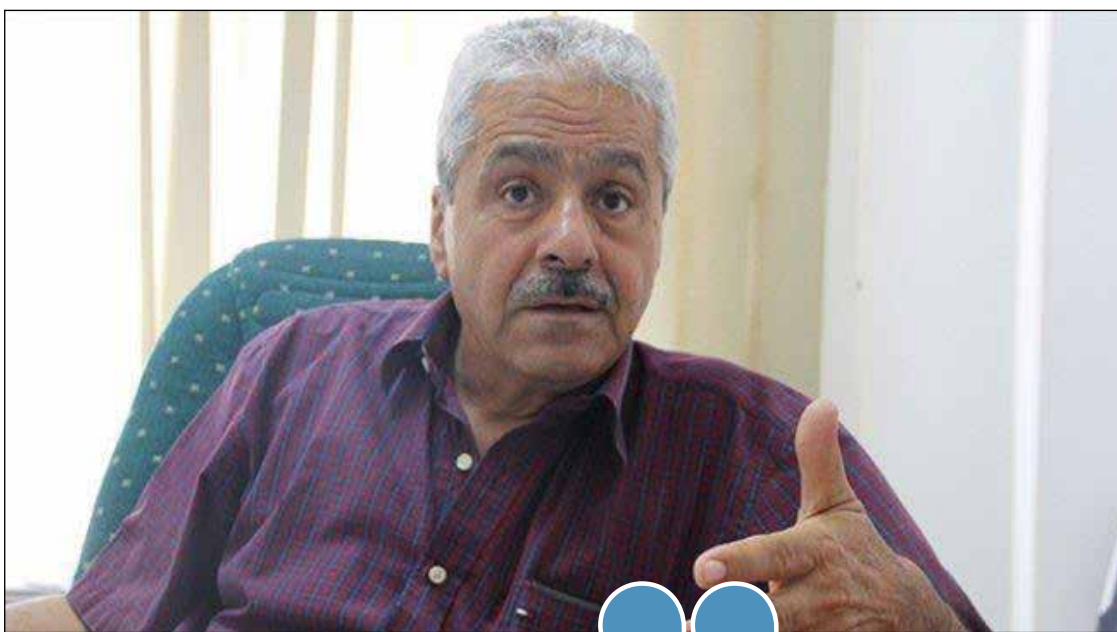
وتدفع الأزمة عائلات إلى الانتظار لساعات دون ضمان الحصول على الخبز، في وقت لا تكفي فيه الكميات التي تتمكن من شرائها لتلبية احتياجات جميع أفرادها، في حين يواجه آخرون ارتفاعاً حاداً في أسعار الطحين وصعوبة في شرائه من الأسواق، مع تراجع قدرتهم الشرائية بفعل تداعيات الحرب والنزوح وفقدان مصادر الدخل. وفي محاولة للتخفيف من الأزمة، وصلت قافلة مساعدات مصرية محملة بأكياس الطحين، أمس، إلى منطقة الزوايدة وسط القطاع، بإشراف فلسطينيين ومسؤولين من اللجنة المصرية لإغاثة أهالي غزة، في إطار جهود دعم المخازن وتوفير الطحين اللازم لاستمرار إنتاج الخبز، وسط استمرار النقص الحاد في الإمدادات الغذائية. لكن وصول القافلة يأتي في وقت تزداد فيه احتياجات السكان، وتواجه فيه المخازن صعوبات في تأمين مخزون يكفي لمواصلة العمل، ما يجعل توفير كميات منتظمة من الطحين وتوسيع توزيع الخبز من أبرز التحديات أمام الاستجابة للاحتياجات اليومية. ويقول وليد فياض، (55 عاماً)، إن

عضو المجلس الوطني تيسير الزابري لـ "فلسطين":

تأجيل الانتخابات يكرس الحكم بالمراسيم وتعيين
"الوطني" يهدد التمثيل الفلسطيني

رام الله- غزة / حاوره جمال غيث:

قال عضو المجلس الوطني الفلسطيني تيسير الزابري، إن قرار رئيس السلطة محمود عباس، تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية إلى 11 سبتمبر/ أيلول 2027، بدلاً من الموعد السابق المحدد في 28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2026 للانتخابات التشريعية، يشكل تراجعاً عن استحقاق ديمقراطي طال انتظاره.



الانتخابات المركزية تتمتع بخبرة قانونية وفنية إلى جانب وجود هيئات رقابية محلية وإمكان الاستعانة بمراقبين عرب ودوليين. وأشار إلى أن الطعون التي أثيرت بشأن الانتخابات السابقة كانت محدودة وأن وجود آليات قانونية للفصل في النزاعات الانتخابية يوفر ضمانات إضافية لحماية العملية الديمقراطية وحقوق المرشحين والناخبين.

واعتبر أن هذه المعطيات تؤكد أن العقبة الرئيسية لا تتعلق بغياب آليات الرقابة بل بمدى توافر الإرادة السياسية لإجراء الانتخابات وتمكين الفلسطينيين من اختيار ممثلهم بحرية.

وبشأن مشاركة الفلسطينيين في القدس المحتلة، شدد الزابري، على أن القيود الإسرائيلية لا ينبغي أن تتحول إلى ذريعة لحرمان المقدسيين من حقهم في التصويت والترشح، داعياً إلى البحث عن بدائل وآليات قانونية وفنية تضمن مشاركتهم.

وأوضح أن التطور في وسائل التصويت والاتصال يتيح من حيث المبدأ دراسة خيارات متعددة بالتعاون مع لجنة الانتخابات المركزية للتعامل مع القيود المفروضة على المدينة مع ضرورة الحفاظ على نزاهة العملية الانتخابية وضمان سرية التصويت.

وتابع: منع الانتخابات في القدس، أو عرقلة إجرائها يمكن أن يتحول إلى قضية سياسية وقانونية دولية باعتبار المدينة أرضاً فلسطينية محتلة وأن حرمان سكانها من اختيار ممثلهم يطرح مسألة احترام الحقوق السياسية والديمقراطية للشعب الفلسطيني.

وأكد الزابري، أن المطلوب هو تحويل هذه التحديات إلى حافز للتحرك السياسي والدبلوماسي وحشد الدعم الدولي لضمان مشاركة المقدسيين بدلاً من الاستسلام للقيود الإسرائيلية أو اتخاذها مبرراً لتعطيل الانتخابات في سائر الأراضي الفلسطينية.

وختم بالتأكيد أن القوى الراضية لسياسة التأجيل ستواصل المطالبة بإجراء الانتخابات وتجديد المؤسسات الفلسطينية على أسس ديمقراطية، مشدداً على أن حق الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه لا ينبغي أن يخضع للتجاذبات السياسية أو أن يبقى معلقاً إلى أجل غير معلوم.

وأعرب عن مخاوفه من أن يؤدي تشكيل المجلس الوطني بهذه الطريقة إلى إضعاف شرعية المؤسسات الفلسطينية، ولا سيما إذا طرحت مستقبلاً ترتيبات تمنح المجلس دوراً في اختيار الرئيس أو في تحمل مسؤوليات مرتبطة بالانتخابات الرئاسية. وشدد على أن القضية تتجاوز أسماء الأعضاء وآليات توزيع المقاعد لتتعلق بطبيعة النظام السياسي الفلسطيني ومدى استناده إلى التفويض الشعبي وقدرته على تمثيل الشعب الفلسطيني بمختلف توجهاته وأماكن وجوده.

وفي هذا السياق، انتقد الزابري، توسع إصدار المراسيم الرئاسية، معتبراً أن إدارة الشأن العام عبر قرارات تصدر بصورة منفردة بدلاً من مؤسسات تشريعية فاعلة تضعف الرقابة والمساءلة وتثير تساؤلات بشأن الأسس القانونية والدستورية التي تستند إليها القرارات.

وأكد عضو المجلس الوطني، أن القوانين والأنظمة ينبغي أن تصدر وفق الإجراءات الدستورية المعتمدة وبما يضمن الفصل بين السلطات وعدم إحلال القرارات الفردية محل المؤسسات المنتخبة، محذراً من أن استمرار هذا النهج يفاقم أزمة الشرعية السياسية ويعمق الفجوة بين القيادة والمجتمع.

مبرراً لتعطيل

وفي رده على التساؤلات بشأن ضمانات نزاهة الانتخابات وشفافيتها، قال الزابري: إن الفلسطينيين راكموا خبرة مهمة في إدارة الانتخابات ومراقبتها وإن لجنة

التأجيل يعيد إلى الأذهان تجربة انتخابات 2021

الحوارات غير المنجزة تستنزف الوقت وتعمق الأزمة السياسية الفلسطينية

الانتخابات التشريعية مدخل لاستعادة الرقابة والمساءلة ومحاسبة المسؤولين

تعيينات المجلس الوطني تهدد شرعية المؤسسات الفلسطينية

ضمانات النزاهة ومشاركة القدس ممكنة رغم قيود الاحتلال

القيود الإسرائيلية لا تبرر حرمان المقدسيين من حقهم الانتخابي

عدد من المناطق من بينها "سوريا ولبنان والكويت ودول أوروبية وأميركا الشمالية والجنوبية"، معتبراً أن هذه المواقف تعكس رفضاً لتجاوز الإرادة الشعبية في اختيار ممثلي الشعب الفلسطيني.

وأكد الزابري، أن الانتخابات التشريعية تمثل مدخلاً أساسياً لاستعادة دور المجلس التشريعي في الرقابة على أداء السلطة التنفيذية ومحاسبة المسؤولين عن إدارة المال العام ومناقشة الموازنة العامة وضمان خضوع القرارات الحكومية للقانون.

وحذر من أن استمرار تعطيل المجلس التشريعي يفاقم أزمة الثقة بين المواطنين والقيادة السياسية ويحرم الفلسطينيين من إحدى أهم الأدوات الدستورية لمراقبة أداء المؤسسات العامة في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى تجديد النظام السياسي وتعزيز شرعيته الشعبية.

تساؤلات جوهرية

وفيما يتعلق بتشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، اعتبر عضو المجلس الوطني: أن اللجوء إلى تعيين الأعضاء بدلاً من اعتماد آليات تمثيلية ديمقراطية يثير تساؤلات جوهرية بشأن شرعية المؤسسة وقدرتها على التعبير عن الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه. وقال الزابري: إن الخطر لا يقتصر على تعطيل المجلس التشريعي بل يمتد إلى طبيعة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني الذي يفترض أن يمثل مختلف التجمعات الفلسطينية، بما فيها الفلسطينيين في الشتات.

وأضاف: أن الاعتراضات على آليات التعيين برزت بين أوساط وشخصيات وحركات سياسية وشعبية فلسطينية في

وحذر الزابري، في حوار مع صحيفة "فلسطين" أمس من تداعيات استمرار الحكم بالمراسيم الرئاسية وتعيين أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، وما يرافق ذلك من مخاطر على شرعية المؤسسات التمثيلية وقدرتها على الرقابة والمساءلة.

وقال: إن قوى سياسية وشخصيات وطنية ومؤسسات حقوقية وهيئات رقابية اعترضت على قرار التأجيل، معتبرة أن تمديد الموعد لنحو عشرة أشهر إضافية لا يمكن التعامل معه باعتباره تأجيلاً إجرائياً محدوداً بل يشير مخاوف من تكرار تجربة عام 2021، حين أرجأ عباس الانتخابات الفلسطينية قبل أن تلغى.

وأضاف: الذرائع التي تُطرح لتبرير التأجيل سواء المتعلقة بالقدس أو بالأوضاع في قطاع غزة، سبق أن نوقشت، مشيراً إلى أن لجنة الانتخابات المركزية أكدت استعدادها لإجراء الانتخابات وتوفير المتطلبات اللازمة لضمان نزاهتها رغم الظروف السياسية والميدانية المعقدة.

تجارب سابقة

وأوضح الزابري، أن لجنة الانتخابات المركزية تمتلك خبرة قانونية وفنية متراكمة وأن نظام التمثيل النسبي الكامل يتيح البحث عن آليات مناسبة لمشاركة الناخبين في مختلف المناطق الفلسطينية بما فيها القدس وقطاع غزة، دون أن تتحول القيود الإسرائيلية إلى مبرر لإلغاء الاستحقاق الانتخابي.

وأشار، إلى أن لجنة الانتخابات أبدت استعدادها للتعامل مع العقبات التي قد تواجه العملية الانتخابية، معتبراً أن المشكلة الأساسية لا تكمن في غياب الإمكانيات الفنية أو الرقابية وإنما في القرار السياسي المتعلق بإجراء الانتخابات من عدمه.

وتابع: التذرع بالحوار الوطني لتبرير التأجيل غير مقنع في ظل التجارب السابقة لجولات المصالحة التي عقدت في عدد من العواصم من بينها القاهرة وموسكو والجزائر وبكين إضافة إلى مكة، دون أن تنجح في إنهاء الانقسام بصورة مستدامة.

ورأى أن استمرار الدعوة إلى حوارات جديدة دون تنفيذ الاتفاقات السابقة يؤدي إلى استنزاف الوقت وإطالة أمد الأزمة السياسية، مشدداً على ضرورة العودة إلى المسار الانتخابي بدلاً من إبقاء المؤسسات الفلسطينية رهينة الخلافات والتفاهات غير المنجزة.

الخليل: حين تتحول العملية إلى ذريعة



نعيم مشتهى

لم تكن عملية الخليل، من حيث حجمها العسكري، حدثاً استثنائياً في سجل الضفة الغربية، غير أن ما تلاها يدل على استثمار الحدث بوصفه مفتاحاً لمرحلة، وقد أعلنت قوات الاحتلال والشاباك عن عملية تستمر عدة أيام في المنطقة التي خرج منها المنفذان، وأفيد بإجبار مئات العائلات على إخلاء منازلها وتحويل بعضها إلى ثكنات، في حين يتمحور السؤال الحقيقي حول ما تؤسس له هذه الإجراءات في مسار أبعد لا يتعلق بما جرى في الخليل وحدها. وقعت العملية قبل أيام من انتخابات 27 أكتوبر، وقد ذكر استمرار الإغلاق لما بعد الانتخابات، فيما يتضح توظيف ملف الأمن كركيزة أساسية في العملية الانتخابية، وهو الأمر المعهود في السياسة "الإسرائيلية" منذ زمن بعيد، لكن الانتخابات القادمة تختلف عن سابقتها؛ فالأمن حالياً يُعتبر الملف الأضعف في "إسرائيل" منذ السابع من أكتوبر 2023، حيث إن أي مواجهة يظهر فيها الحسم الأمني تنقل النقاش من مساءلة الإخفاق في السابع من أكتوبر إلى مفاضلة الأقدار على فرض الأمن.

نقل المسؤولية من قرار سياسي يمكن محاسبته إلى وقائع يصعب نسبتها إلى جهة واحدة. والأدق أن * ما نشهده أشبه ما يكون بهندسة ديموغرافية تُركّز السكان في جيوب مكتظة وتفرغ بعض المناطق تدريجياً، لا ترحيلاً شاملاً على مرحلة واحدة*، والمؤشر الحاسم في الخليل هو مصير الأحياء المخلاة: هل تتحول إلى مناطق عازلة أو مواقع عسكرية دائمة في ظل دعوات سموتريتش وبن غفير إلى تفكيك السلطة، والتي تحمل تناقضاً داخلياً أمنياً يعرفه المخططون "الإسرائيليون"، حيث إن حل السلطة دفعة واحدة يعني تحمّل كلفة الإدارة المباشرة لملايين السكان؛ لذلك يبدو السيناريو الأرجح هو إضعاف تدريجي: خنق مالي، وتقويض أمني وإداري، وتقليص الدور السياسي، حتى يصير الإعلان الرسمي عن نهايتها شكلياً. وطُرحت فعلاً صيغ بديلة، كإسناد الإدارة المدنية اليومية إلى جهة أخرى.

الخلاصة:

* ما يحدث اليوم في الخليل يعد اختباراً لا لقدرة الاحتلال العسكرية، وإنما لحدود ما يمكن فرضه بالتراكم دون مواجهة*، والمعيار الذي ينبغي أن يحكم قراءتنا هو الفارق بين الإجراءات المؤقتة والواقع الدائم، فكل خطوة تبقى بعد انتهاء الحدث الذي بُررت به تُحسب في مسار أطول، وما سيحدد وجهة هذا المسار هو نتيجة 27 أكتوبر، وصمود المجتمع المحلي، وحدود ما تقبله العواصم المؤثرة.

وبالإضافة لما سبق، فإن مفهوم كي الوعي المُصاغ من موشيه يعلون في الانتفاضة الثانية، والذي يكمن جوهره في عدم هزيمة المقاتل فحسب، بل تغيير حساب الكلفة والعائد لدى المجتمع الذي يحتضنه، وتطبيقه على الخليل يقوم على ثلاثة عناصر: * تعميم الكلفة: هدم المنازل والإخلاء والإغلاق تجعل العقوبة ممتدة من المنفذ إلى عائلته وحيته ومدينته، فتتحول البيئة الاجتماعية، في حسابات الاحتلال، إلى عامل ردع ذاتي. * رسالة مزدوجة: الفلسطيني مخاطب بأن الكلفة ستتجاوز الفاعل، والإسرائيلي مخاطب بأن الردع المتضرر يُرْمَم. * تحويل الاستثناء إلى قاعدة: ما يُقدّم بوصفه إجراءً مؤقتاً مرتبطاً بالحدث قد يستقر لاحقاً كأمر واقع، وعلى الرغم من ذلك، فإن التجربة منذ مطلع الألفية لا تثبت أن العقاب الجماعي ينهي المقاومة، بل قد يعيد إنتاج دوافعها، وتكرار العمليات رغم الحشد العسكري يشير إلى ذلك. أما إسرائيل، فتقدّم ما تفعله على أنه تفتيش مركز عن السلاح في بيئة خرج منها الهجوم، وتراه ضرورة أمنية.

كما أن التهجير الجماعي المعلن بقرار رسمي مستبعد، لاصطدامه بحواجز قانونية ودبلوماسية، وبخط أردني أحمر، وبكثافة سكانية يصعب تفرغها، لكن ذلك لا يعني غياب الهدف، فأنجع أساليبه ما يتحقق بالتراكم دون إعلان، كما يحدث من اعتداءات المستوطنين على الزراعة والرعي، وإقامة البؤر، وتقييد الحركة، والهدم، والإخلاء التي يُفترض أنها مؤقتة؛ ليتيح هذا المسار

الإنسان والله وأزمة الوجود المعاصر



حمزة قورقماز

إن التقدم في الوسائل لا يغني عن التفكير في الغايات، والمعرفة بالواقع لا تستغني عن المعايير التي توجه التعامل معه. ومن هنا تبرز أهمية الوعي والهداية الإلهية في التصور الإسلامي؛ فهما يقدمان للإنسان إطاراً مرجعياً يوجه قدراته ومعارفه ضمن منظومة من القيم والمسؤوليات، دون أن يعني ذلك التقليل من شأن العقل أو العلم. فالمشكلة ليست في أن الإنسان أصبح أكثر قدرة على التأثير في العالم، بل في أن قدرته قد تتجاوز وعيه بمسؤولياته تجاه ما يصنعه ويغيّره. وحين تنفصل القدرة عن المسؤولية، وتتحول المنفعة إلى معيار وحيد، يصبح التقدم نفسه قابلاً لأن يتحول إلى مصدر للأزمات. كما أن انفصال الإنسان عن المعنى الذي يمنح حياته غاية تتجاوز الاستهلاك والمنافسة قد يجعله أكثر عرضة للشعور بالاعترا ب والفرغ، حتى في ظل وفرة الإمكانيات المادية. فالإنسان لا يحتاج إلى معرفة كيفية العيش فحسب، بل يحتاج أيضاً إلى معرفة لماذا يعيش، وما الغاية التي ينبغي أن توجه مسيرته. إن تجاوز الأزمات المعاصرة يتطلب، إلى جانب الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مراجعة التصورات الأساسية التي يقوم عليها فهمنا للإنسان والحياة. فلا يكتمل الإصلاح بتغيير المؤسسات والأدوات إذا ظلت الرؤية التي توجه استخدامها على حالها. ويبدأ هذا المسار بإعادة الاعتبار إلى معرفة الإنسان بنفسه، وإدراك حدوده وواجباته، وترسيخ علاقته بربه بوصفها علاقة تنعكس على الأخلاق والسلوك والاختيارات. ثم تأتي إعادة بناء علاقته بالأشياء على أساس المسؤولية والأمانة والعدل، بحيث لا تكون المنفعة المجردة هي المعيار الوحيد، بل تكون مقيدة بالقيم والمقاصد الأخلاقية.

والخطأ. فقد يمتلك الإنسان معرفة واسعة بالأشياء، ويحقق تقدماً كبيراً في السيطرة عليها، لكنه يظل عاجزاً عن توجيه هذه المعرفة توجيهاً سليماً إذا افتقر إلى منظومة أخلاقية تضبط استعمالها وتحدد غاياتها. ومن المنظور الإسلامي، لا تنفصل علاقة الإنسان بالأشياء عن علاقته بالله؛ فالأشياء ليست ملكاً مطلقاً للإنسان، وإنما هي جزء من عالم خلقه الله وأتاح له الانتفاع به، وحمله مسؤولية التعامل معه. ولذلك ينبغي أن تقوم هذه العلاقة على هدي الله وأوامره، وعلى مبادئ العدل والأمانة وعدم الإفساد.

لا تتوقف آثار اختلال العلاقة بين الإنسان والله والأشياء عند حدود الفرد، بل تمتد إلى المجتمع بأكمله. فالمجتمعات تتشكل، في جانب أساسي منها، من تصورات أفرادها عن الإنسان والحياة والقيم. وحين تنفصل هذه التصورات عن المسؤولية الأخلاقية، تظهر الاختلالات في مختلف مجالات الحياة. ففي المجال السياسي، قد تتحول السلطة من وسيلة لتحقيق العدل إلى غاية تسعى إلى المحافظة على نفسها. وفي المجال الاقتصادي، قد يصبح تعظيم الربح معياراً حاكماً، حتى عندما يؤدي إلى استغلال الإنسان وتوسيع الفجوات الاجتماعية. أما في المجال البيئي، فقد تتحول الطبيعة إلى مجرد مورد للاستهلاك، بدلاً من النظر إليها بوصفها أمانة تستوجب الرعاية والحفاظ عليها.

إن هه الأزمات ليست مجرد خلل في المؤسسات والأنظمة، بل ترتبط أيضاً بالتصورات التي تحكم علاقة الإنسان بنفسه وبخالقه وبالعالم المحيط به. فعندما تُختزل قيمة الإنسان في إنتاجه واستهلاكه، وتُقاس الأشياء بمنفعتاتها المادية وحدها، وتُستبعد المرجعية الأخلاقية من تنظيم الحياة، يصبح تحقيق التوازن بين حاجات الإنسان ومصالح المجتمع وسلامة البيئة أمراً بالغ الصعوبة.

لقد مكن التقدم العلمي والتقني الإنسان المعاصر من تحقيق إنجازات عظيمة، لكنه لم يضمن بالضرورة حسن استخدام هذه الإنجازات. فمعرفة كيفية إنتاج شيء ما لا تعني بالضرورة معرفة ما إذا كان إنتاجه نافعاً أو ضاراً، كما أن القدرة على تحقيق المكاسب لا تعني أن الوسائل المستخدمة لتحقيقها عادلة.

إن قدرة الإنسان على إضفاء المعنى على حياته تبدأ من إدراك حقيقة نفسه، وفهم الغاية من وجوده، وتحديد موقعه في هذا العالم. فالإنسان الذي لا يعرف من هو، ولا يدرك لماذا وُجد، يجد صعوبة في بناء تصور متكامل للحياة. غير أن معرفة الإنسان بنفسه لا تنفصل عن معرفة خالقه، كما أن علاقته بربه لا بد أن تنعكس على نظرته إلى العالم وطريقة تعامله معه. ومن هنا يمكن النظر إلى الحياة من خلال معادلة ثلاثية تتألف من ثلاثة عناصر أساسية: الإنسان، والله، والأشياء. وهذه العناصر ليست منفصلة، بل تشكل منظومة متكاملة، ينعكس التوازن بينها على حياة الفرد والمجتمع، كما ينعكس اختلالها على مختلف مجالات الحياة.

لقد اشتهر في التراث الإسلامي القول: «مَنْ عَرَفَ نَفْسَهُ فَقَدْ عَرَفَ رَبَّهُ». وهو قول يُستحضر للدلالة على الصلة بين التأمل في حقيقة النفس وإدراك حقيقة الخالق. فالإنسان حين يتأمل وجوده، ويدرك محدودية قدراته وافتقاره، يجد نفسه أمام أسئلة تتجاوز حدود ذاته: من أين جاء؟ ولماذا وُجد؟ وإلى من يرجع أمره؟

إن معرفة النفس ليست مجرد اكتشاف للقدرات والرغبات، بل هي أيضاً إدراك للحدود والمسؤوليات، ووعي بأن الإنسان ليس مستقلاً عن خالقه، ولا مالِكاً مطلقاً لمصيره أو لما يحيط به. ومن هنا، فإن معرفة الإنسان بنفسه ومعرفة بربه مساران متكاملان يقودان إلى فهم أعمق لحقيقة الوجود الإنساني.

إذا أردنا بناء تصور متكامل للحياة، أمكننا أن نتصور مثلثاً تتشكل زواياه من الإنسان والله والأشياء. فالله سبحانه وتعالى هو خالق الإنسان والعالم، والإنسان يعيش في هذا العالم ويتعامل مع مكوناته وفق تصورات ومبادئ تحدد طبيعة علاقته بها. وهنا يبرز سؤال جوهري: على أي أساس يعرف الإنسان الأشياء، ويحدد قيمتها، وطريقة الانتفاع بها، والحدود التي ينبغي ألا يتجاوزها في التعامل معها؟

إن الإجابة عن هذا السؤال لا تتوقف على المعرفة العلمية أو القدرة المادية وحدهما، بل ترتبط أيضاً بالمرجعية التي يستند إليها الإنسان في تحديد الخير والشر، والعدل والظلم، والصواب

أسواق خان يونس تحت وطأة الغلاء

أصناف شحيحة أو مفقودة: البندورة والكوسا والفليفلة والموز والتفاح، في حين ارتفعت أسعار الخضراوات. سعر البصل: نحو 60 شيكلاً للكيلوغرام.

سعر الباذنجان: 7 شواكل للكيلوغرام، بعدما كان 5 شواكل مساء اليوم السابق.

أبرز التدايعات: تقليص الأسر مشترياتهما واضطرار بعض المواطنين إلى مغادرة الأسواق دون شراء. المطالب: السماح بإدخال البضائع والاحتياجات الأساسية وزيادة المعروض ومراقبة الأسعار.

أسواق خان يونس.. خضراوات مفقودة وأسعار تحرق جيوب الغزيين

خان يونس / تامر قشطة:

قياسية، وسط إغلاق الاحتلال المعابر وتعتمد عدم إدخال كميات جديدة من البضائع، ما دفع العائلات إلى تقليص مشترياتهما أو العودة من الأسواق دون تأمين احتياجاتها الغذائية.

لم تعد سلة الخضراوات والفواكه في أسواق الزهرة ومواصي خان يونس جنوبي قطاع غزة، كما كانت قبل أيام، بعدما شحت أصناف أساسية ونفدت أخرى، في حين قفزت أسعار المنتجات المتبقية إلى مستويات



وفي وجود هذا التراجع الحاد في المعروض، باتت أصناف مثل البندورة والكوسا والفليفلة والموز والتفاح محدودة التوفر أو غائبة عن بعض الأسواق، في حين ارتفعت أسعار الخضراوات المتبقية، وفي مقدمتها البصل، إلى مستويات تفوق قدرة كثير من المواطنين، الذين يواجهون أوضاعاً معيشية صعبة بفعل حرب الإبادة والنزوح القسري وفقدان مصادر الدخل.

وتتزامن هذه الأزمة مع ارتفاع أسعار الطحين وشح المواد الغذائية الأساسية، ما يثير مخاوف السكان من تفاقم انعدام الأمن الغذائي وعودة مشاهد التجويع، في وقت تنقلص الخيارات المتاحة أمام الأسر لتوفير وجباتها اليومية.

بضائع غائبة وأسعار قياسية

ويقول رمزي الصباحين، الذي يعمل بائعاً للخضراوات والفواكه منذ 20 عاماً، إن السوق شهد تراجعاً كبيراً في أصناف البضائع المتوفرة، موضحاً أن المعروض حالياً يقتصر على كميات قليلة من الفلفل والباذنجان والخيار البلدي، في حين غابت أصناف أخرى أو أصبحت نادرة.

ويضيف الصباحين لصحيفة "فلسطين" أن الموز والتفاح والبندورة والكوسا والفليفلة لم تعد متوفرة بالكميات المعتادة، مشيراً إلى أن البصل أصبح باهظ الثمن وشحيحاً في الأسواق، في ظل صعوبة جلب بضائع جديدة مع إغلاق المعابر. ويؤكد أن ارتفاع الأسعار لا ينفصل عن نقص السلع، محذراً من أن استمرار الأزمة قد يؤدي إلى مزيد من الغلاء، خصوصاً إذا تواصل تعذر إدخال المنتجات الغذائية إلى القطاع.

وبالنسبة إلى الباعة، لا تقتصر المشكلة على ارتفاع تكلفة البضائع، بل تمتد إلى صعوبة توفير أصناف جديدة والحفاظ على حركة البيع في سوق أنهكتها الظروف الاقتصادية. أما المواطنون، فيواجهون معادلة أكثر قسوة: سلع أقل وأسعار أعلى ودخل لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية.

البصل بـ60 شيكلاً والباذنجان بـ7

ويقول البائع محمد سلامة (42 عاماً)، إن ارتفاع الأسعار جعل شراء الخضراوات والفواكه عبئاً لا تستطيع كثير من الأسر تحمله، لافتاً إلى أن بعض المواطنين يضطرون إلى مغادرة السوق دون شراء ما يحتاجون إليه، بعدما يفاجؤون بالأسعار المعروضة.

ويوضح سلامة لـ"فلسطين" أن سعر كيلو الباذنجان وصل إلى سبعة شواكل، بعدما كان يباع بخمسة



محمد يزيد الناصر

غزة بعد الانتخابات الإسرائيلية: هل يولد الأمل من رحم المعابر المغلقة؟

يعيش قطاع غزة اليوم واحدة من أحلك لحظاته الاقتصادية في تاريخه الحديث. إغلاق المعابر بشكل شبه كامل، وشح البضائع، وجنون الأسعار الذي جعل كيس الطحين والدجاجة أرقاماً فلكية، كلها عناوين لاقتصاد منهار بالكامل. غير أن التاريخ الاقتصادي يعلمنا أن ذروة الأزمة هي نفسها بداية الانفراج، والانتخابات القادمة قد تكون إشارة البدء لعودة الحياة إلى شرايين غزة التجارية.

اقتصاد غزة ليس اقتصاداً حراً، بل هو اقتصاد معابر. 90% من احتياجاته كانت تدخل من منفذ كرم أبو سالم وإيرز. ومع الإغلاق، انقطع شريان الحياة. النتيجة كانت مباشرة: عرض قليل جداً مقابل طلب هائل. لذلك قفزت الأسعار 400% إلى 600%، وظهر اقتصاد الحرب السوداء، وتآكلت القوة الشرائية للمواطن الذي بلا دخل أصلاً. التجار لا يستطيعون إدخال بضائع، والمزارع والمصانع المحلية دُمرت، فلا وجود لبدل محلي ولا مستورد.

لماذا الانتخابات الإسرائيلية مهمة اقتصادياً لغزة؟

لأن أي حكومة إسرائيلية جديدة، ستحتاج فور فوزها إلى شرعية دولية وتهدة أمنية. والمجتمع الدولي، وعلى رأسه الولايات المتحدة والوسطاء، بات يربط بشكل واضح أي دعم اقتصادي لإسرائيل واستقرار المنطقة بضرورة فتح مسار إنساني واقتصادي مستدام لغزة.

السيناريو الاقتصادي المأمول بعد الانتخابات يقوم على ثلاث مراحل:

1. مرحلة فتح المعابر الإنساني - التجاري: لا يمكن لأي حكومة إسرائيلية جديدة أن تستمر في إغلاق كامل. الضغط الدولي سيفرض فتحاً تدريجياً، يبدأ بدخول الوقود والغذاء والدواء بكميات تجارية، وليس كمساعدات. مجرد دخول 300 شاحنة يومياً بدلاً من 30 شاحنة، كفيل بخفض الأسعار 50% خلال أسابيع.

2. مرحلة استعادة الدورة النقدية: اليوم السيولة النقدية في غزة شبه معدومة والبنوك معطلة. فتح المعابر سيعيد عمل البنوك، دخول البضائع سينعش الضرائب والجمارك، ويعيد الرواتب ولو جزئياً، ما يعيد القوة الشرائية للسوق.

3. مرحلة اقتصاد إعادة الإعمار: وهذا هو الأمل الأكبر. غزة تحتاج إلى 50 مليار دولار لإعادة الإعمار. هذا الرقم ليس كارثة، بل هو فرصة اقتصادية هائلة. إعادة الإعمار تعني آلاف فرص العمل للعمال والمهندسين، وتشغيل مصانع الركام والبلاط، وعودة الورش، وانتعاش قطاع النقل.

الأمل في غد أفضل ليس شعراً عاطفياً، بل هو حتمية اقتصادية. لا يمكن للمنطقة أن تستقر ومعبراتها مغلقة. *إغلاق المعابر وعلو الأسعار اليوم هما قاع المنحنى، وما بعد القاع إلا الصعود. غزة، التي علمت العالم الصمود، قادرة على أن تعلمهم النهوض، إذا ما فتحت لها باب الهواء والبضاعة.*

الأسرة كاملة.

وتعكس هذه الصورة تغيراً في أنماط الاستهلاك داخل القطاع؛ فبدلاً من شراء سلة متنوعة من المنتجات، باتت الأسر تحاول تدبير ما تستطيع شراءه بما يتوفر لديها من أموال، حتى لو جاء ذلك على حساب تنوع وجباتها اليومية.

وتزداد وطأة الأزمة على الأسر التي تضم أطفالاً، في ظل تزامن غلاء الخضروات والفواكه مع نقص الطحين وارتفاع أسعار المواد الأساسية، ما يجعل توفير الغذاء اليومي تحدياً متجديداً أمام العائلات محدودة الدخل.

مطالب بفتح المعابر

وأمام هذا الواقع، تتأشد محارب عبر "فلسطين" الوسطاء بالضغط على الاحتلال وإجباره على السماح بإدخال البضائع والاحتياجات الأساسية، لتخفيف الأعباء المعيشية عن السكان ومنع تفاقم الأزمة.

ويحذر الباعة والسكان من أن استمرار نقص السلع قد يؤدي إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار، ويقلص قدرة الأسر على توفير غذائهم، خصوصاً مع تراجع مصادر الدخل واستمرار تدايعات حرب الإبادة على الحياة الاقتصادية.

وبين أصناف غابت عن البسطات وأخرى باتت أسعارها بعيدة عن متناول كثيرين، تتجاوز أزمة أسواق الزهرة ومواصي خان يونس مجرد نقص الخضراوات والفواكه، لتضع الأمن الغذائي للأسر أمام اختبار يومي.

ويطالب السكان بتسهيل إدخال السلع وزيادة المعروض ومراقبة الأسعار، أملاً في استعادة القدرة على شراء الاحتياجات الأساسية دون أن تتحول وجبة الطعام إلى عبء يفوق إمكانياتهم.

شواكل في ساعات مساء اليوم الفائت، فيما بلغ سعر كيلو البصل، نحو 60 شيكلاً، في ارتفاع يعكس حجم الأزمة التي أصابت الأسواق. ويشير إلى أن أسعار البندورة والفواكه، ومنها التفاح والموز والمانجا، شهدت بدورها ارتفاعاً كبيراً، بعدما كانت بعض هذه الأصناف متاحة بأسعار أقل خلال الفترة السابقة.

ويربط سلامة الارتفاع الحاد في أسعار عدد من السلع بإغلاق المعبر منذ نحو أسبوع، موضحاً أن توقف إدخال البضائع يقاوم نقص المعروض ويزيد الأعباء على المواطنين، الذين يجدون صعوبة متزايدة في تأمين الغذاء لأطفالهم.

وتكشف هذه الشهادات عن اضطراب واسع في أسعار المواد الغذائية، وإن كانت الأسعار تختلف بحسب توقيت الشراء ومكان البيع ومدى توفر كل صنف.

ويؤكد هذا التفاوت ضرورة التعامل بحذر مع الأسعار المعلنة، من دون أن يقلل ذلك من حجم المعاناة التي يصفها المتسوقون والباعة.

من شراء الكميات إلى الاكتفاء بجهة أو حبتين وتستعيد المسنة عزيزة محارب (61 عاماً)، صورة الأسواق قبل إغلاق المعبر، حين كانت الخضراوات متوفرة بكميات كبيرة، وكانت أسعار البندورة والبطاطا والبصل والليمون والخيار في متناول المواطنين، الذين اعتادوا شراء احتياجاتهم اليومية دون الاضطرار إلى حساب تكلفة كل صنف بهذه الدقة.

لكن المشهد، وفق محارب، تغير مع شح البضائع ونفاذ أصناف من الأسواق، إذ بات المواطنون يشترون كميات ضئيلة لا تتجاوز حبة أو حبتين من بعض الخضراوات، بعدما أصبحت الأسعار المرتفعة تحول دون شراء احتياجات

شق الحكم الدولي الفلسطيني محمد خطاب طريقه في عالم التحكيم، حتى نال الشارة الدولية ومثل فلسطين في مباريات عربية وآسيوية، تاركا بصمة في الملاعب بأخلاقه وهدوئه والتزامه، لكن الحرب على غزة أنهت مسيرته، حين استشهد مع زوجته وأطفاله الأربعة ووالدته وأشقائه وعدد من أفراد عائلته في قصف استهدف منزلهم بمدينة دير البلح.

محمد خطاب.. حكم دولي قتله الاحتلال مع زوجته وأطفاله وعائلته



غزة/ فلسطين:

سجلت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة واحدة من أبشع صفحات القتل والتدمير في التاريخ الفلسطيني الحديث، بعدما طالت نيرانها عائلات كاملة، مُحيت أسماءها من السجل المدني، وقتل أفرادها داخل منازلهم التي لجؤوا إليها بحثاً عن الأمان بعيداً عن القصف.

وبين هذه المآسي، برزت قصة الحكم الدولي الفلسطيني محمد خطاب، أحد أبرز حكام كرة القدم في قطاع غزة، الذي استشهد برفقة زوجته وأطفاله الأربعة في قصف إسرائيلي استهدف منزل عائلته بمدينة دير البلح وسط القطاع.

لم يكن خطاب مجرد حكم يدير مباريات كرة القدم، بل كان أحد الوجوه التي تركت بصمتها في الملاعب الفلسطينية، بفضل أخلاقه العالية وهدوئه وقدرته على التعامل مع اللاعبين والمدربين، إلى جانب إصراره على تطوير قدراته المهنية حتى نال الشارة الدولية، ومثل التحكيم الفلسطيني في عدد من المباريات العربية والآسيوية.

مسيرة تحكيمية انتهت تحت القصف

وُلد محمد خطاب في مدينة دير البلح في 28 فبراير/ شباط 1989، وأكمل تعليمه في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بمدينة غزة، قبل أن يبدأ مسيرته في مجال التحكيم، الذي وجد فيه شغفه وطموحه المهني. اكتشف موهبته الحكمان الدوليان عبد الفتاح العطار وعصام بشير، اللذان لاحظا امتلاكه قدرات واعدة، وعملوا على استثمارها وتنميتها، لتبدأ رحلة صعوده في منظومة التحكيم الفلسطيني.

وفي عام 2010، انضم خطاب إلى طاقم الحكام المساعدين في الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، ليبدأ مشواراً امتد نحو 15 عاماً في الملاعب المحلية، اكتسب خلالها الخبرة وتدرج في المسؤوليات، مستفيداً من تميزه في الجانبين النظري والعمل، وحرصه المستمر على التعلم والتطور. ولم يكن بلوغه المستوى الدولي نتيجة عابرة، بل ثمرة سنوات من العمل والمثابرة والمشاركة في الدورات التدريبية المحلية والخارجية، التي سعى من خلالها إلى صقل مهاراته ومواكبة التطورات في قوانين اللعبة

وأساليب إدارة المباريات.

وفي عام 2020، نال خطاب الشارة الدولية، ليصبح حكماً معتمداً لدى الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" والاتحاد الآسيوي، وهي محطة مهمة في مسيرته، أتاحت له إدارة مباريات عربية وآسيوية على مستوى المنتخبات والأندية، إلى جانب مواصلة عمله في البطولات المحلية.

أخلاقه صنعت مكانته في الملاعب

عرفت الملاعب الفلسطينية خطاباً حكماً هادئاً، يتمتع بحسن الخلق واللباقة في التعامل مع اللاعبين، وقدرته على احتواء التوتر الذي يرافق المباريات الحساسة، في ظل الضغوط التي يتعرض لها الحكام خلال المنافسات.

وكانت إبتسامته الدائمة جزءاً من صورته التي احتفظ بها زملاؤه والعاملون في الوسط الرياضي، فيما عُرف عنه السعي إلى تطوير ذاته وعدم الاكتفاء بما حققه من إنجازات، وهو ما انعكس على أدائه ومسيرته المهنية.

ومع حصوله على الشارة الدولية، لم يعد طموحه مقتصرًا على إدارة مباريات الدوري في قطاع غزة، بل امتد إلى تمثيل التحكيم الفلسطيني في المحافل الخارجية، وإثبات قدرة الكفاءات الفلسطينية على الوصول إلى المستويات الدولية رغم الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع. غير أن الحرب الإسرائيلية قطعت هذه المسيرة، وحولت حياة الحكم الذي اعتاد الوقوف داخل المستطيل الأخضر لإدارة المباريات إلى مأساة إنسانية، بعدما استهدف القصف منزله في دير البلح.

مجزرة أنهت حياة عائلة كاملة

في 20 فبراير/شباط 2024، استشهد محمد خطاب إثر قصف إسرائيلي استهدف منزل عائلته، ما أدى إلى استشهاده مع زوجته وأطفاله الأربعة، إلى جانب والدته وأشقائه وعدد من أفراد أسرته، في مجزرة أودت بحياة 15 فرداً من العائلة.

لم يفقد الوسط الرياضي الفلسطيني حكماً دولياً فحسب، بل فقدت عائلة خطاب عدداً كبيراً من أفرادها في لحظات، فيما وجد أصدقاؤه وزملاؤه أنفسهم أمام خبر يصعب استيعابه، بعدما تحولت حياة أحد الوجوه المعروفة في الملاعب إلى قصة جديدة من قصص الفقد التي عاشها

الفلسطينيون خلال الحرب.

وجاء استهداف منزل العائلة ليحسد حجم المجازر التي ارتكبتها الاحتلال بحق المدنيين في قطاع غزة، حيث لم تعد البيوت ملاذاً آمناً لأصحابها، وباتت العائلات تواجه خطر الموت حتى داخل أماكن إقامتها، في مشهد تكرر خلال الحرب وأدى إلى سقوط أعداد كبيرة من الشهداء.

تفاعل دولي ومطالب بتكريم ذكراه

لم تبقَ مأساة خطاب محصورة في الأوساط الرياضية الفلسطينية، إذ أثارت قصته تفاعلاً دولياً بعد تداول وسائل الإعلام تفاصيل المجزرة التي أودت بحياته وحيات أفراد أسرته.

وقدم رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا" تعزية إلى الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم، في موقف عكس وصول مأساة الحكم الفلسطيني إلى أعلى مستويات المؤسسة الكروية الدولية، وأعاد تسليط الضوء على الخسائر التي تكبدتها الأسرة الرياضية الفلسطينية خلال الحرب.

كما طالب النائب الفرنسي عن حركة "فرنسا الأبية"، توماس بورت، الاتحاد الدولي لكرة القدم بفرض دققة صمت خلال المباريات في الأسبوع الذي أعقب الجريمة، تكريماً لروح خطاب، في دعوة هدفت إلى منح الحكم الفلسطيني مساحة من الاعتراف داخل الملاعب الدولية.

وتعيد قصة محمد خطاب طرح السؤال بشأن قدرة المؤسسات الرياضية الدولية على حماية الرياضيين الفلسطينيين وإبقاء معاناتهم حاضرة في المحافل الكروية، في وقت دفع فيه اللاعبون والحكام والمدربون والعاملون في القطاع الرياضي بغزة أثمناً باهظة جراء الحرب.

لقد غاب محمد خطاب عن الملاعب، لكن مسيرته التي بدأت من دير البلح ووصلت إلى المستوى الدولي بقيت شاهداً على طموح رياضي فلسطيني لم توقفه الظروف الصعبة، قبل أن تنهي الحرب حياته مع زوجته وأطفاله الأربعة. وبين ذكراه في الملاعب ومأساة عائلته تحت الأنقاض، تظل قصته واحدة من الشواهد المؤلمة على الثمن الذي دفعه الفلسطينيون، بمن فيهم الرياضيون وأسراهم، خلال الحرب على قطاع غزة.

وُلد محمد خطاب في مدينة دير البلح يوم 28 فبراير 1989.

درس في الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية بمدينة غزة.

اكتشف موهبته الحكمان الدوليان عبد الفتاح العطار وعصام بشير.

انضم إلى طاقم الحكام المساعدين في الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم عام 2010.

أمضى نحو 15 عاماً في التحكيم، وتدرج في إدارة المباريات المحلية.

نال الشارة الدولية عام 2020، وأصبح حكماً معتمداً لدى «فيفا» والاتحاد الآسيوي.

أدار مباريات عربية وآسيوية على مستوى المنتخبات والأندية.

عُرف بهدوئه وأخلاقه العالية ولباقته في التعامل مع اللاعبين والمدربين.

تميز بابتسامته الدائمة وحرصه على تطوير قدراته.

مثل التحكيم الفلسطيني خارجياً رغم الظروف الصعبة التي يعيشها القطاع.

استشهد في 20 فبراير 2024 إثر قصف الاحتلال منزل عائلته في دير البلح.

ارتقى معه في المجزرة زوجته وأطفاله الأربعة ووالدته وأشقائه وعدد من أفراد أسرته.

أول 4 متأهلين إلى ربع نهائي كأس الألف شهيد

غزة/ فلسطين:

حجزت فرق بيت حانون الرياضي، والأهلي الفلسطيني، واتحاد خانيونس، وشباب الزوايدة مقاعدها في الدور ربع النهائي من بطولة كأس الألف شهيد لكرة القدم للفرعين، بعدما حققت انتصارات في منافسات دور الـ16، فيما ودعت فرق اتحاد الشجاعية، والوفاق، وشباب خانيونس، وأهلي البريج البطولة.

فرع غزة والشمال

وعلى ملعب فلسطين، حقق بيت حانون الرياضي فوزا على اتحاد الشجاعية بنتيجة 2-4، في مباراة شهدت تسجيل عماد السبع هدفين، إلى جانب وسام سلامة وورحي اشتيوي، فيما سجل هدفي الشجاعية خيرى مهدي وعمر العرعير.

وفي المباراة الأخرى، اكتسح الأهلي الفلسطيني نظيره الوفاق برعاية نظيفة، حملت توقيع محمد داود الذي سجل هدفين، ومحمد صالح وسامي الداغور، ليحسم الأهلي تأهله إلى الدور المقبل بأداء هجومي مميز.

وأدار المباراتين طاقم تحكيم مكون من فايز عمران، ومحمود أبو مصطفى، وهيثم لقان.

فرع الوسطى والجنوب

وعلى ملعب نادي اتحاد دير البلح، حقق اتحاد خانيونس فوزا كبيرا على جاره شباب خانيونس بنتيجة 1-4، ليحسم بطاقة التأهل إلى ربع النهائي.

وسجل رباعية اتحاد خانيونس محمد عمران هدفين، وعبد الرحمن النبريص، وعمر أبو عبيدة، فيما أحرز خالد القوقا هدف شباب خانيونس الوحيد.

وفي المباراة الثانية، تغلب شباب الزوايدة على أهلي البريج بنتيجة 1-2، بعدما سجل فايز أبو جابر وتوفيق أبو بريك هدفي الزوايدة، بينما أحرز هلال حسين هدف أهلي البريج الوحيد.

وأدار المباراتين طاقم تحكيم مكون من محمد أبو شهلا، وعاهد المصري، وفايز أبو عشيبة.

وتتواصل منافسات البطولة وسط ترقب لمواجهات قوية في الأدوار الإقصائية، في ظل سعي الفرق المتأهلة إلى مواصلة المشوار والمنافسة على اللقب، ضمن بطولة تحمل اسم "كأس الألف شهيد"، وتأتي في إطار الجهود الرامية إلى استعادة النشاط الرياضي في قطاع غزة.

فوز كاسح لفدائي الناشئين في افتتاح مشواره بكأس العالم

غزة/ فلسطين:

استهل المنتخب الفلسطيني للناشئين مشواره في بطولة كأس العالم تحت 15 عاما بانتصار عريض، بعدما حقق فوزا كبيرا على منتخب سانت لوسيا بنتيجة (0-6)، في مباراة أكد خلالها الفدائي الصغير قدرته على المنافسة، وقدم بداية مثالية في مشاركته العالمية.

وفرض المنتخب الفلسطيني أفضليته خلال اللقاء، ونجح في ترجمة تفوقه إلى ستة أهداف، ليحصد انتصارا مهما في مستهل مشواره بالبطولة، ويمنح لاعبيه دفعة معنوية كبيرة لمواصلة المنافسات بثقة وطموح.

وتألق اللاعب يزن عمر في المواجهة، بعدما سجل هدفين، ليكون صاحب البصمة الأبرز على مستوى التسجيل، فيما سجل أمير اشتية وأحمد شومان وأرام جوهرى ومحمد طحانية الأهداف الأربعة الأخرى، بواقع هدف لكل لاعب.

وأظهر تنوع قائمة المسجلين قدرة المنتخب الفلسطيني على الوصول إلى الشباك عبر

أكثر من لاعب، في مؤشر إيجابي يعزز طموحات الجهاز الفني في الاستفادة من الإمكانيات الهجومية للفريق خلال المباريات المقبلة.

ويشكل هذا الانتصار انطلاقة مهمة للفدائي الصغير في البطولة، خاصة أن الفوز بنتيجة كبيرة يمنح اللاعبين الثقة ويعزز الروح المعنوية داخل صفوف المنتخب، الذي يتطلع إلى مواصلة تقديم العروض القوية وتحقيق نتائج إيجابية في الاستحقاق العالمي.

ويحمل المنتخب الفلسطيني آمال الجماهير الفلسطينية التي تترقب ظهور ناشئها في المحافل الدولية، وسط تطلعات بأن يواصل اللاعبون تقديم مستويات مميزة، تعكس تطور كرة القدم الفلسطينية وقدرة المواهب الشابة على إثبات حضورها في المنافسات العالمية.

وبهذا الفوز، يوجه الفدائي الصغير رسالة إيجابية في بداية مشواره، مؤكدا أن طموحه يتجاوز مجرد المشاركة، نحو تقديم أداء مشرف وتحقيق نتائج تليق باسم فلسطين وكرة القدم الفلسطينية.



هاميلتون يرفع صوته من أجل فلسطين

لندن/ وكالات:

جذد بطل العالم سبع مرات في سباقات "فورمولا 1"، البريطاني لويس هاميلتون، دعوته إلى الحرية لفلسطين والسودان والكونغو وسوريا، مؤكدا ضرورة مواصلة العمل من أجل إنهاء الأزمات وتحقيق السلام، في موقف أطلقه خلال مؤتمر صحفي سبق سباق جائزة الولايات المتحدة الكبرى في مدينة أوستن بولاية تكساس.

وقال سائق فريق فيراري، البالغ من العمر 41 عاما، في مؤتمر صحفي: "أعتقد أن علينا مواصلة العمل من أجل حرية الكونغو والسودان وسوريا وفلسطين"، مضيفا: "أمل أن نصل في مرحلة ما إلى تحقيق قدر كبير من السلام".

وتأتي تصريحات هاميلتون لتسلط الضوء مجددا على القضية الفلسطينية ومعاناة الشعوب التي تواجه الحروب والأزمات، في وقت تتواصل فيه الدعوات الدولية إلى احترام حقوق الإنسان والعمل من أجل الحرية والسلام.

لم تقتصر تصريحات هاميلتون على الحديث عن مستقبل سباقات السيارات، بل امتدت إلى قضايا إنسانية وسياسية تشغل الرأي العام العالمي، واضعا فلسطين إلى جانب السودان والكونغو وسوريا ضمن القضايا التي قال إنه ينبغي مواصلة العمل من أجلها.

وجاء حديثه في سياق نقاش بشأن عودة بطولة العالم لسباقات "فورمولا 1" إلى القارة الأفريقية، بعد الاتفاق على استضافة رواندا

إحدى جولات البطولة خلال السنوات المقبلة، وسط جدل بشأن سجل حقوق الإنسان والنزاع الدائر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأكد هاميلتون أن إقامة السباقات في مناطق تشهد أزمات لا ينبغي أن تعني تجاهل ما يحدث فيها، مشيرا إلى أن التعامل مع هذه القضايا يتطلب التواضع والوعي بما قد يجهله الجمهور عن ظروف الشعوب وتاريخها.

وقال إن وجود البطولة في أفريقيا يمكن أن يشكل فرصة لدفع مزيد من الناس إلى التعرف على واقع القارة وما شهدته على مدار مئات السنين، وفتح نقاش أوسع بشأن القضايا التي تواجهها.

وتطرق سائق فيراري إلى ما وصفه بضعف حضور التاريخ الأفريقي في المناهج الدراسية البريطانية، معتبرا أن فهم تاريخ القارة ضروري لاستيعاب كثير من التحديات التي تواجهها في الوقت الراهن.

وقال هاميلتون إنه لم يتلق خلال نشأته في إنجلترا تعليما كافيا عن أفريقيا، مؤكدا ضرورة إدراج تاريخها ضمن المناهج الدراسية، ومعبرا عن أمله في أن تتجه دول القارة نحو مزيد من الوحدة والاستفادة من مواردها وثرواتها.

ورغم تأييده إقامة سباق في أفريقيا، شدد هاميلتون على أن استضافة الأحداث الرياضية لا ينبغي أن تصرف الأنظار عن القضايا الحقوقية والإنسانية، في إشارة إلى أهمية الجمع بين الحضور الرياضي والاهتمام بأوضاع الشعوب.





ظريف الطول

أ. شادي أبو صبحه

هندسة الإبادة والاقتلاع

لم يكن تهجير العائلات قسراً في الخليل حدثاً معزولاً عن واقع الضفة والقدس وقطاع غزة، حيث القتل والاعتقالات وهدم المنازل ومصادرة الأراضي، واعتداءات المستوطنين، وقطع أشجار الزيتون وحرق الممتلكات والاستيلاء على الأراضي بحماية جيش الاحتلال، واقع أشعل جذوة المقاومة من جديد، فجاءت عملية فرش الهواء البطولية لتعيد المواجهة إلى صدارة المشهد، قبل أن يرد الاحتلال بإجراءات وحشية وعقاب جماعي في الخليل.

عائلات فلسطينية غادرت بيوتها قسراً، في صورة تستعيد ملامح المأساة التي عاشتها غزة؛ أمهات يجمعن الأغراض، وأطفال يتركون ألعابهم، وآباء يبحثون عن مأوى، في حين تبقى العودة مجهولة.

في الجلدة ودير بحة وفرش الهواء، تتكرر صور النزوح والتهديد والهدم، وتتحوّل البيوت من ملاذ آمن لأماكن مهددة بالدمار، وحيّة تتفكك تحت وطأة القوة العسكرية الغاشمة والاستيطان. صباح الجمعة، خرج حمودة وأحمد الجعبة، إلى مدخل فرش الهواء في الخليل، ونفذوا العملية القذائية عند الحاجز والبرج العسكري للاحتلال، واستمرت المواجهة نحو عشرين دقيقة، تبذرت فيها المنظومة الأمنية للاحتلال، وأسفرت عن مقتل جنديين وإصابة أربعة آخرين، قبل أن يرتقي الشابان شهيدين. كانت المواجهة خاطفة، لكن ما وراءها لم يكن وليد لحظته، فالحاجز ليس مجرد نقطة عسكرية؛ إنه جزء من واقع يعيشه الفلسطينيون بين الإغلاق والتضييق والاقتحام، في حين تتسع المستوطنات وتتواصل الاعتداءات على الأرض والإنسان.

فالعملية لم تقع في فراغ، ولا يمكن فهمها بمعزل عن سياسات الاحتلال في الضفة والقدس وغزة، إنها تأتي في واقع تتراكم فيه أسباب الغضب، من القتل والتشريد إلى الاعتقالات ومصادرة الأراضي، وهدم البيوت وإحراق الممتلكات، فضلاً عما شهده قطاع غزة من إبادة ودمار، فاستفزاز الفلسطينيين مستمر، وجرائم الاحتلال لا تتوقف، ولا يمكن اقتطاع الحدث من جذوره، وكان التاريخ بدأ عند الحاجز وانتهى باستشهاد الشابين.

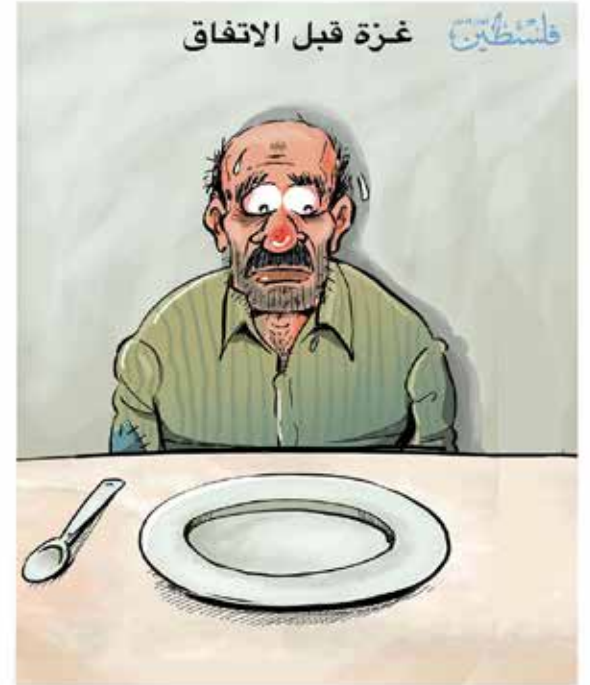
بعد العملية، وسع الاحتلال إجراءاته الوحشية، فاقتحم المنازل وشن الاعتقالات وأغلق الطرق، وأخلى عائلات من الجلدة ودير بحة، وهدم مباني سكنية في فرش الهواء، وهدم مباني ومحال تجارية. ولم تعد المسألة تقتصر على ملاحقة منفذي العملية، بل بات السكان يواجهون تبعاتها في بيوتهم وأرزاقهم، ويتعرضون للتهجير القسري ليلاً.

هنا ينتهج الاحتلال منطق العقاب الجماعي، ليدفع المجتمع الفلسطيني ثمن تمسكه بأرضه وحبه للمقاومة، ويحول البيت والشارع ومصدر الرزق إلى أدوات ضغط وانتقام، في محاولة لتغيير وعي الفلسطينيين وكسر إرادتهم.

في وجود صمت عالمي مقيت، يقدم الاحتلال إجراءاته بوصفها رداً على العملية، متجاهلاً أن ما يجري في الضفة والقدس وغزة حصيلة سياسات مستمرة من القتل والاستيطان والحصار والتهجير.

هكذا تكتمل الصورة من فرش الهواء إلى الجلدة، ومن الخليل إلى غزة: احتلال ينتج أسباب المواجهة، ثم يوسع دائرة العقاب، ويقتل وينتقم ويلاحق الفلسطينيين ويهجرهم، وكأن الغاية إشباع نزعة الانتقام والقتل.

لكن التهجير والقتل لا يصنعان أمناً، ولا يمحوا الهمم جذور الصراع، ولا ينهي تطلعات شعب إلى الحرية، بل ستظل البيوت التي أخليت وهدمت شاهدة على أن اقتلاع الإنسان من منزله لا يقتلع حقه في أرضه، وأن الوحشية لن تنهي حلم الفلسطينيين بالتحريّر.



"اجيت يا عبد".. نور الهدى تحتضن حفيدها الذي لم يره أبوه الشهيد



(تصوير/ محمود أبو حصيرة)

غزة/ مريم الشوبكي:

تحديق نور الهدى شعّت في وجه الرضيع بين ذراعيها، تمرّر أصابعها على ملامحه الصغيرة، ثم تقربه من صدرها وتناديه: "اجيت يا ماما، اجيت يا حبيبي عبد".

تأمل وجهه طويلاً، كأنها تبحث عن ملامح ابنها الصحفي الشهيد عبد الرؤوف شعّت في طفولته، قبل أن تغالب دموعها. أمامها طفل يحمل اسم أبيه، لكنه لن يعرفه إلا من الصور والحكايات؛ فقد رحل والده قبل أن يراه أو يحمله.

في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2026، وُلد عبد الرؤوف عبد الرؤوف شعّت، بعد نحو تسعة أشهر من استشهاد والده. كانت العائلة قد احتفلت بزفاف عبد الرؤوف في 3 يناير/كانون الثاني 2026، قبل أن تفقده في 21 من الشهر نفسه، في حين جاء طفله إلى الدنيا حاملاً اسمه، بعدما انتظرت العائلة طوال أشهر الحمل. وحين احتضنته جدته للمرة الأولى، اختلطت فرحتها بمولده بحزنها على ابنها الذي حُرّم من هذه اللحظة.

دعاء الفجر

تستعيد نور الهدى فجر يوم استشهاد ابنها، حين جلست على سجادة الصلاة، وطلبت من الله أن يترك لها ذكرى منه، وأن تكون زوجته حاملاً، حتى يبقى شيء من روحه حاضراً في حياتها.

وبعد نحو أسبوع من استشهادها، علمت العائلة أن زوجها حامل. تقول نور الهدى إنها لم تتفاجأ بالخبر، بل شعرت بأن دعاءها استجيب. ومنذ ذلك الحين، انتظرت المولود بشوق، وكانت تحدثه وهو في بطن أمه، وتدعوه إلى المجيء، حتى وجدته بين ذراعيها، فخاطبته باسم أبيه. استشهد عبد الرؤوف، إثر استهداف إسرائيلي خلال مهمة صحفية ميدانية في منطقة الزهراء وسط قطاع غزة، بعد أقل من ثلاثة أسابيع على زواجه. كان يتطلع إلى تكوين أسرة وحمل طفله، لكن الحرب أنهت حياته قبل أن تتحقق أمانيته.

انتظار الابن

تقول نور الهدى لصحيفة "فلسطين" إن الشبه بين الطفل والوالده في صغره أعاد إليها صورته، وإنها وجدت نفسها تنتظر عبد الرؤوف، لا حفيدها وحده. وتضيف أن ابنها لم يكن بالنسبة إليها

ولداً فحسب، بل كان صديقاً ورفيقاً درب وسنداً، يمنحها الحنان ويطمئن عليها باتصالاته المتكررة. ومن بين ذكرياتها معه، تتوقف عند تفاحة اشتراها لها خلال وجوده في مستشفى ناصر وأرسلها إليها كي تأكل منها. بقيت هذه التفاصيل الصغيرة حاضرة في ذاكرتها، مثل حرصه الدائم على السؤال عنها وتلبية ما يستطيع من احتياجاتها.

من الكاميرا إلى الميدان

وُلد عبد الرؤوف في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 1991، ونشأ طفلاً هادئاً محباً للناس، بحسب والدته. درس الصحافة والإعلام في جامعة العلوم التطبيقية، وبدأ العمل في التصوير الحر بعدما حصل على كاميرته الأولى.

وخلال حرب عام 2014، خرج لتصوير آثار القصف والجرحى والمصابين، فيما كانت أمه تخشى عليه وتطالبه بالذهاب إلى الميدان. لاحقاً، عمل مع وسائل إعلام ووكالات مختلفة، وصولاً إلى وكالة الصحافة الفرنسية.

وتقول نور الهدى إنها كانت تحذره من مخاطر العمل الصحفي، لكنه كان يطلب منها الدعاء، ويطمئنها بأن ما يقدره الله سيحدث. أما هي، فلم تكن تريد سوى أن يعود إلى البيت سالماً.

إنسان قبل الصحفي

لم تكن الكاميرا وحدها تشغل عبد الرؤوف؛ فقد شارك في مساعدة العائلات خلال

المنخفضات الجوية، وكان يخرج ليلاً مع صديق له لنقل الناس من أماكن تجمع المياه إلى مواقع أكثر أماناً.

وتستحضر والدته جريمة استهداف خيمة الصحفيين قرب مستشفى ناصر، حين ترك كاميرته واندفع لمحاولة إنقاذ زميله الصحفي أحمد منصور. وتعدّ ذلك الموقف دليلاً على أن إنسانيته كانت تتقدم على عمله، وأنه لم يتردد في محاولة إنقاذ الآخرين حين كانوا في خطر.

حكاية الأب

بعد استشهادها، واجهت زوجته سؤالاً موحجاً عن كيفية تربية طفل لن يرى والده. وتقول نور الهدى إنها وعدتها بأن تكون إلى جانبها، وأن تساعدتها في تربية الصغير، ليجد حوله عائلة تسنده رغم غياب أبيه.

ولا ترغب الأم في أن يسلك حفيدها طريق الصحافة، لما رآته من مخاطر المهنة ومشقتها، لكنها تتمنى أن يرث عن والده الشهامة والكرم والحنان ومحبة الناس.

تريد نور الهدى أن يكبر حفيدها، وأن تراه شاباً وتفرح بزواجه وأبنائه. وإلى أن يكبر ويبدأ بالسؤال عن أبيه، ستروي له حكاية الرجل الذي منحه اسمه، ورحل قبل أن يضمه إلى صدره.

أما الآن، فتحضنه وتناديه «عبد»، وتراه امتداداً لابنها الغائب؛ طفلاً جاء إلى الدنيا بعد رحيله، ليحمل اسمه، وتروي له عائلته حكايته.